وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية الحقوق

فريق ميدان التكوين للحقوق و العلوم السياسية

شعبة الحقوق

الجزائر و منطقة التجارة الحرة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون عام

من إعداد الطالبين:

- بن مومن إكرام
- بن كمشي حورية

تحت إشراف الأستاذ:

* عبد الصدوق حفيظة

أعضاء لجنة المناقشة

الرئيس	أستاذة محاضرة أ	بومناد هاجر	جامعة بلحاج بوشعيب ع ت
المشرف	أستاذ محاضر أ	عبد الصدوق حفيظة	جامعة بلحاج بوشعيب ع ت
الممتحن	استاذ محاضر أ	بدير يحي	جامعة بلحاج بوشعيب ع ت

السنة الجامعية:2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بعد شكر الله سبحانه و تعالى نتقدم بالشكر و العرفان

إلى أستاذتنا الفاضلة : " عبد الصدوق حفيضة "

على تأطيره المديد و توجيهاته المميزة و نصائحه القيمة التي كانت عونا و سندا لنا من أجل إنجاز هذه الدراسة ، و الذي لم يدخل علينا بالمساعدة و العطاء ، و تقديم النصائح و التوجيهات الضرورية .

إهـــــــداء

أهدي ثمرة نجاحي إلى الوالدين الغاليين أطال عمرهما

" أبي بن مومن أمبارك

و أمي" فاطمي رحمونة .

إلى كل إخوتي و كل أفراد العائلة جمال الدين ، سمير ، نور ، ليلى

وصديقتي طيب بن يحي زوبيدة .

أخص كل من دعمني و شجعني على مواصلة الدراسة

إكرام

أهدي ثمرة نجاحي إلى الوالدين الغاليين أطال عمرهما

" أبي :زوبير

و أمي" رشيدة .

إلى كل إخوتي و كل أفراد العائلة الكريمة: زكرياء ، عبد النور ،ريان

،

أخص كل من دعمني و شجعني على مواصلة الدراسة

حورية

قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	العدد
ج	الجزء
د.ط	دون طبعة
د. د. ن	دون دار النشر
ص . ص	من الصفحة إلى الصفحة
د . ب	دون بلد
د . س	دون سنة
ف	فقرة

المـــــقدمة

إن الأحداث الاقتصادية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، جعل العلاقات الاقتصادية الدولية تعرف تغيرات جذرية أثرت على صياغة الاقتصاد العالمي، واتجهت الاقتصاديات نحو إنشاء تكتلات إقليمية، فاستحوذت فكرة التكامل الاقتصادي على العديد من الدول، لمواجهة تحديات الاقتصاد الذي يعمل بمفرده وتزيد فيه حظوظ الإقليم الاقتصادي المتكامل الاقتصاد العالمي[1].

ويعيش العالم حاليا تسارعا كبيرا في بيئة الأعمال، نتيجة لظاهرة العولمة والتحرير المالي والانفتاح على أسواق واقتصاديات الدول، فرضت هذه التحولات على الدول الدخول في تكتلات وكيانات اقتصادية لمواجهة المنافسة العالمية في شتى المجالات، إذ لا تكاد توجد دولة في العالم لا تنتمي إلى تكتل أو تجمع اقتصادي لما لهذه التكتلات من أهمية بالغة، حيث تسعى الدول إلى تدعيم قطاعاتها و تنميتها عن طريق الاتحاد مع دولة أو مجموعة من الدول الأخرى التي تمتلك نفس الأهداف من هذا الإتحاد، لذلك فإن موضوع منطقة التجارة الحرة أخذ اهتماما كبيرا من طرف الباحثين الذين يظنون أن السمة المشتركة في هذه التجمعات هي أنها تضم دول متجاورة جغرافيا، متقاربة ثقافيا واجتماعيا، ومتشابهة اقتصاديا، بحيث يسهل اندماجها أو تكاملها فيما بينها[2].

من أبرزها و أكثرها نجاحا، تجربة الإتحاد الأوروبي الذي كان رائدا في مجال التكامل الاقتصادي، وتسعى العديد من الدول للسير على ذات المنهج الذي انتهجته دول الإتحاد الأوروبي، على غرار منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية التي شهدت عدة محاولات لتأسيسها بدءا من تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية وصولا لإنشاء الإتحاد الإفريقي مرروا بالعديد من المحاولات مثل اتحاد المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية الإفريقية والإتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا والسوق المشتركة لدول جنوب شرق إفريقيا ...إلخ.

نظرا للأوضاع الصعبة التي تعاني منها غالبية الدول الإفريقية من ضمنها الجزائر التي تواجه أوضاع صعبة تحتاج إلى إصلاحات جذرية وعميقة على مستوى هياكلها، بهدف إرساء اقتصاد متوازن مواكب التطورات العالمية، فقد تم اعتماد الإصلاحات بصفة تدريجية على مرا حل متبنية في مرحلة متأخرة سياسة الانفتاح مع الدخول في اتفاقيات التبادل الحر مع مختلف الدول و التكتلات الاقليمية .

إشكالية الدارسة :من خلال ما تم ذكره سابقا يمكن طرح الإشكاليين التاليين :

1 آسيا الوافي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، سنة 2006-2007 ، ص 15

2 زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائر خلال الفترة 1988-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة 2013-2014، ص 16

- **هل كان تبني الجزائر لسياسة التبادل الحر مع مناطق مختلفة من العالم اختيارا وطنيا أم حتمية اقتصادية ؟**

تكمن أهمية الدراسة في الوقوف على الانعكاسات الناتجة عن توقيع الجزائر لاتفاقيات التجارة الحرة مع كل من المنطقة العربية الكبرى ، الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوروبية على الاقتصاد الوطني.من خلال معالجة ظاهرة التكامل الاقتصادي التي هي إحدى أهم منطقة التجارة الحرة سواء العربية، القارية الإفريقية والإتحاد الأوربية ، محاولة الوقوف على أهم المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال تحرير التجارة الخارجية، التعرف على أهم الفرص و التحديات التي تواجه الجزائر خلال انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية أول الإفريقية أول الأوروبية ومحاولة التعرف على مدى جاهزية الجزائر للاستفادة من منطقة التجارة الحرة.

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي، التحليلي و التاريخي** من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع بحيث:

هدف المنهج الوصفي إعطاء نظرة عن الاقتصاد الوطني العربي ، الافريقي ، الأوروبي أما **المنهج التحليلي** فتم الاعتماد عليه لتحليل آثار منطقة التجارة الحرة العربية ،الإفريقية ، الأوروبية على كل من التجارة البينية والاستثمار.

لتناول هذا الموضوع واجهتنا بعض الصعوبات ، التي من أبرزها :

- ✓ تضارب البيانات وتذبذبها حول التجارة البينية والاستثمار بين الجزا ئر ودول العربية ، الدول الإفريقية و الاتحاد الاوروربي.
- ✓ نقص المراجع التي تناولت الموضوع باعتبار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، المنطقة القارية الإفريقية و الاتحاد الأوروبي منطقة حديثة النشأة.

و رغم ذلك نذكر أهم الدراسات التي تم الاستعانة بها لإعداد هذا العمل المتواضع ، على سبيل المثال لا الحصر

- **دراسة قام بها الباحثان زيرار سمية موساوي محمد ، (2000-2017)** بعنوان " **تطور التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**" ، مجلة الاقتصاد والمناجمنت بجامعة تلمسان، 27 جوان 2020،
- **دراسة قام بها الباحثان دحماني هوارية دربال عبد القادر**،2017 ، تحت عنوان" **آثار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة** " ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 2 العدد2، جامعة مستغانم، الجزائر، سنة 2017 .

- **دراسة قامت بها الباحثة زيرمي نعيمة** ، 2016 ، بعنوان " **التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع، المعوقات الأفاق)** " ، المجلة الجزائرية للإدارة والاقتصاد، جامعة معسكر، العدد 8 سنة 2016، حيث توصلت الباحثة إلى أن الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية تتأثر بعاملين أساسيين إلى درجة كبيرة هما: أسعار النفط في الأسواق العالمية من جهة، والسياسات والهياكل الاقتصادية المنتهجة داخل أقطار المنطقة..
- **دراسة فيصل بهلولي، 2012 ،" التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورو–متوسطية والإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية**"، تشير هذه الدراسة إلى إستراتيجية الجزائر المتبعة في النهوض بقطاع التجارة الخارجية في ظل الإتفاقيات الدولية والمتمثلة في كل من المنظمة العالمية للتجارة وإتفاق الشراكة الأورو–متوسطية من جهة أخرى، كما توصلت هذه الدراسة إلى أهم الأثار السلبية والإيجابية على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر وأهم السياسات الواجب إنتهاجها للحد منها.
- **دراسة رفيقة لقراب وفتيحة بروبة، 2020 ،" التجارة الخارجية في ظل الشراكة الأورو–متوسطية للجزائر في الفترة 2015–2018** "، تشير هذه الدراسة إلى معرفة واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل إتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية، حيث عرف حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والإتحاد لأوروبي عدة تغيرات ملحوظة، ما يبين أن الإتحاد الأوروبي شريك مهم للجزائر، كما توصلت أيضاً إلى أبرز التحديات التي من شأنها أن تعيق قطاع التجارة الخارجية، و كذا أهم الأثار السلبية الناجمة عن تقلبات أسعار البترول في تلك الفترة.
- **دراسة عبد الوهاب رميدي ، 2007 ، " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقليمي في الدول النامية** "، دراسة تجارب مختلفة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة الجزائر2007 ، الجزائر ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية .
- **دراسة زخروف عامر نحو سليمان ، أفريل 2022 ، " مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو – جزائرية** " عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية افريقية، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 08، العدد 01، بشار الجزائر، 2022

هيكل الدارسة :

من أجل الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين حيث تناول:

- **الفصل الأول : مفهوم منطقة التبادل الحر وسياسة الجزائر**
  - **المبحث الأول : مفهوم منطقة التبادل الحر**
  - **المبحث الثاني : سياسة التجارة الخارجية الجزائرية من الإنغلاق إلى التبادل الحر**
- **الفصل الثاني: تطبيقات منطقة التبادل الحر على الجزائر**
  - **المبحث الأول : الجزائر و منطقة التبادل الحر الإقليمية .**

- **المبحث الثاني : منطقة التبادل الحر الجزائرية الأوروبية.**

الفصل الأول

مفهوم منطقة التبادل الحر وسياسة الجزائر

تمهيد:

إن التطورات التي يشهد العالم سواء اقتصادية أو سياسية منها تشهد تعاظما كبيرا لبرامج التكامل الاقتصادي الإقليمي، مترافقا بتزايد ملحوظ للجهود المؤسسية المنظمة لتحرير العلاقات التجارية والمالية فيما بين مختلف بلدان العالم، ولهذا لجأت العديد من الدول إلى الدخول في تكتلات إقليمية وغير إقليمية، والدخول في الاتفاقيات التجارية الإقليمية بالإضافة إلى انضمام العديد من دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية، حيث بلغ عدد الدول الأعضاء لهذه المنظمة 150 دولة، ويعد نشوء فكرة التكامل الاقتصادي و المتمثلة في منطقة التجارة من أهم سمات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في هذا الإطار قامت الجزائر بإرساء عدة تغييرات على مستوى هياكلها الإستراتيجية وخاصة الاقتصادية منها، سعيا منها لتحرير تجارتها الخارجية و الرفع من قدراتها التنافسية من أجل مواجهة المنافسين الحاليين والمحتملين خاصة أن الجزائر على مقربة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، كما قامت بإصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات و الاستفادة من برامج الدعم و التعاون الدولية الموجهة لها ، فالشراكة الأجنبية تعد هي الأخرى من بين الأساليب القادرة على الرفع من تنافسية المؤسسات الجزائرية من خلال تطوير المعرفة و اكتساب التكنولوجيا الحديثة و تمكينها من الدخول للأسواق العالمية بسهولة.

وللإحاطة بهذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى مبحثين

- **المبحث الأول : مفهوم منطقة التبادل الحر**
- **المبحث الثاني : سياسة التجارة الخارجية الجزائرية من الإنغلاق إلى التبادل الحر**

المبحث الأول : مفهوم منطقة التبادل الحر

من خلال هذا البحث سنتطرق إلى ذكر مفهوم المناطق التجارة الحرة ،أهميتها و خصائصها وكل ذلك في المطلب الأول ثم نعالج تاريخ منطقة التجارة الحرة دوليا و أهم التكتلات التجارية(أمريكا الشمالية).

المطلب الأول : مفهوم المناطق التجارة الحرة ،أهميتها و خصائصها

سنتطرق خلال هذا المطلب إلى عرض مفهوم المناطق التجارة الحرة في الفرع الأول ثم أهميتها و خصائصها في الفرع الثاني .

الفرع الأول : مفهوم المناطق التجارة الحرة

في إطار هذه المرحلة العملية للتكامل تلغى التعريفات الجمركية على حركة السلع و الخدمات فيما بين الدول قيد التكامل بشكل تدريجي أي بنسب متناقصة، ولا تستفيد غير الدول المشتركة من هذه الامتيازات[1]، فمنطقة التجارة الحرة تتسم بإلغاء القيود المفروضة على التجارة فيما بين دولها، مع الإشارة إلى أن ذالك لا يوجب فرض رسوم جمركية موحدة أو غيرها من القيود الكمية أو الإدارية على حركة التجارة مع الدول خارج المنطقة، بل تحتفظ كل دولة من الدول قيد التكامل بتعريفاتها الجمركية و حرية تقرير سياستها التجارية و تعديلها [2] .

- **منطقة التجارة الحرة** : تعتبر ثاني درجات التكامل الاقتصادي والتي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية والغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل عضو بتعريفه جمركية اتجاه بقية دول العالم ، أي كل دولة مشتركة لها حق في الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى الغير الأعضاء ، وتعتبر التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل التجاري[3] ، تقوم الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية فيما بينها حيث تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاص به بالنسبة إلى أخرى . وتشترط هذه الاتفاقية شهادة منشأ تثبت أن السلعة إلى تنتقل بين دول الأعضاء قد أنتجت في هذه لدول المصدرة ، وأفضل مثال هي اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية التي أسست عام 1993 من الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك NAFTA

---

1 بورحلة ميلود ، إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(التقييم والآفاق)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة تلمسان، الجزائر،سنة 2010-2011 ، ص17 .

2 حسين عمر " التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية و التطبيق" دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص.07

3 معين امين سيد ، خيدر فتيحة مناطق التبادل الحر والتنمية ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – العدد الاقتصادي – عدد خاص 2018 ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، ص 229.

- **منطقة تجارة حرة** :هي عبارة منطقة عن التبادل الحر تضم في عضويتها كامل الدول التي تمت الاتفاق على إلى إزالة كافة الضرائب الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة البينية وبالتالي خلق سوق دولي فيما بينها لكافة السلع والخدمات داخل المنطقة التجارية المبرمة للاتفاق ما يؤدي إلى إنشاء اتحاد جمركي تطبق من خلاله تعريفة جمركية موحدة اتجاه واردات التي تأتي من الخارج[1].
- **منطقة التجارة الحرة** :هو نوع من التكتل التجاري بين دولتين أو أكثر، ببن مجموعة محددة من البلدان التي وافقت على إلغاء التعريفات الجمركية والحصص والتفضيلات على معظم (إن لم يكن كل) السلع الوطنية والخدمات المتداولة بينهما. ويمكن اعتباره المرحلة الثانية من التكامل الاقتصادي[2].

- **منطقة التجارة الحرة** : تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى، وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية أما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة ، وتعرف مناطق التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركي ناقص فهي تشبهه من حيث كونها تعمل على إلغاء القيود الجمركية الداخلية بين دول المنطقة الحرة وتختلف عنه في كون أعضائها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية بل تحتفظ كل منها برسومها الخاصة واستقلالها الجمركي بالنسبة للغير، وتعتبر منطقة التجارة الحرة أساس إقامة تجمع اقتصادي يساهم في دعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى كما تهدف إلى دفع عجلة التنمية، وذلك من خلال السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول بالإضافة إلى مساهمتها في دعم الاستثمار الوطني وخلق فرص العمل داخل المنطقة[3] .
- **منطقة التجارة الحرة** : هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة المنطقة ، الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء الدول خارجا وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة ، وغالبا ما يتم التوقيع على هذا النوع من الاتفاقيات بعد

---

1 وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية(الم ا زيا والتحديات)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم– التجارية، العدد 3 ، قالمة، 2020 ، ص 601

2 https://ar.wikipedia.org/ 2023/04/22 تاريخ الاطلاع يوم

3 آسيا الوافي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة ، سنة 2006–2007 ، ص 40 .

جولات تفاوض عديدة ومعقدة بين الدول الأطراف نظرا لما تتضمنه نصوص هذه الاتفاقيات من تفاصيل عديدة والتزامات وإجراءات فنية وقانونية تحكم العلاقات التجارية بين الأطراف المتعاقدة بعد توقيع الاتفاقية[1] .

إذن مما سبق يمكن اعتبار منطقة التجارة الحرة على أنها تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول ، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية و القيود الأخرى على التجارة مع الاحتفاظ كل دولة بتعريفتها إزاء العالم الخارجي، و لعل أشهر مثال لمنطقة التجارة الحرة هي المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA و التي تكونت في 1960 من 7 دول و هي: بريطانيا ، السويد ، النرويج ، الدانمرك ، النمسا ،البرتغال ،إلى جانب منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى موضوع مذكرتنا[2].

الفرع الثاني : أهمية مناطق التجارة الحرة و خصائصها

أولا : أهمية مناطق التجارة الحرة

إن مناطق التبادل الحر تحقق العديد من الأهداف والفوائد لكل من الدولة نفسها والمستثمرين والمشروعات الوطنية والأجنبية ، وسنتعرض إلى أهمية هذه المناطق التجارية الحرة على الجزائر.

أولا :جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة مشاريع البنية الأساسية والمرافق والتسهيلات الخدمية، من خلال الحوافز الجمركية والجبائية، وأيضا التسهيلات الإدارية الممنوحة من طرف الدول الأم، وبالتالي تعمق سياسة التجارة الدولية وتساعد على مرونة حركة الاستثمار الدولي، وهي تجذب الشركات المتعددة الجنسيات والتي تقوم بحوالي 50 % من الاستثمار الدولي، وتظل المناطق الحرةٍ مجالا هاما من مجالات التجارة الدولية[3] .

ثانيا :توفير فرص العمل

خلق فرص عمل جديدة والحد من مشكلة البطالة؛ وخلق إدارة ماهرة تساهم في دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، من خلال المناطق الحرة الصناعية التي تستقطب عدد هائل من العمال، حيث نجد

1 حساني عمر ، واقع وآفاق التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الأزمة المالية العالمية 2008 ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، سنة 2021 ، ص 21 .

2 أشرف أحمد العدلي " التجارة الدولية " دار رؤيا للطباعة و النشر، المعمورة ، ،2006 ص .210

3عبد المطلب عبد الحمد : السياساتسسس الاقتصادية تحليل كلي ، ط 1 ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، مصر، 2003 ، ص153

أن عدد العمال في المناطق التجارية الحرة كان في بداية الثمانينات من القرن الماضي حوالي 3.5 مليون[1] ، وتشير دراسة قام بها المكتب الدولي للعمل في سنة 2004 إلى أن إجمالي فرص العمل التي وفرتها المناطق التجارية الحرة وصلت إلى ما يزيد عن 42 مليون فرصة[2] .

ثالثا :ترقية الصادرات الصناعية

يشكل هذه الأهمية أحد أهم الأهداف الأساسية لقيام المناطق التجارية الحرة في مختلف دول العالم وتعتبر الصادرات التجارية بمناطق التصدير التجارية الحرة مؤشرا للنجاح" نسبيا "الذي تحققه المناطق التجارية الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية، ولمعرفة الأهمية النسبية لصادرات المناطق بالنسبة للاقتصاد الوطن، وتزداد الأهمية بالنسبة لصادرات المناطق في الدول التي مازال القطاع الصناعي غير متطور بالاقتصاد المحلي، وتهدف أيضا إلى زيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتخفيف الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات[3].

هناك أهمية أخرى تسعى الدول المضيفة إلى تحقيقها من وراء إقامة المناطق التجارية الحرة تتمثل فيما يلي:

- إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية التي تكون الهدف الأساسي من إقامتها هو التصدير.
- زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.
- قيام المشروعات الإنتاجية التي تعمل على سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلا من الواردات لكل من السلع الاستهلاكية و الإنتاجية.
- استقطاب و جذب رؤوس الأموال الأجنبية و التي تجلب معها التقنيات الحديثة في الإنتاج و الإدارة.
- المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية و الخارجية.
- الحد من مشكلة الضغط السكاني عن بعض المدن الكبيرة.
- تعمير و تنمية بعض الجهات و الأقاليم أو زيادة النمو الحضري لبعض الجهات المتخلفة نسبيا من أجل إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي و الاقتصادي بينها و بين الأقاليم الأخرى.
- إيجاد و خلق فرص عمالة جديدة ، و رفع مستوى المهارات الفنية و الإدارية بما تستحدثه مشروعات المناطق التجارية الحرة من معرفة فنية حديثة و تكنولوجيا متطورة و الحد من مشكلة البطالة.

---

1 نور الدين هرمز وآخرون ، واقع النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد 26 ، العدد 01 ، جامعة حلب سورية ، 2004 ، ص 126

2 بوراس أيمن سليم و طرشي عصام، دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، سنة 2021-2022 ،ص 16

3 مرزوق عاشور ، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية – تجارب مختارة ، الملتقى الوطني الأول أفاق التنمية الإقليمية و المكانية في الجزائر المقام بجامعة أدرار ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية والعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، سنة 2013- 2014 ، ص05

- جذب مشروعات التكامل الخلفي وإيجاد الترابطات الأمامية مع قطاعي الاقتصاد المحلي.
- زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار.
- إيجاد صناعة منتجة تكون نموذج للصناعة المحلية التي تحاول الالتحاق بالسوق الخارجية.

وباختصار يمكن إدراج أهمية المنطقة الحرة حسب وجهة نظر الدولة المضيفة و الأهداف التي تسعى الشركات الأجنبية لتحقيقها وفقا لمايلي:

بالنسبة للدولة المضيفة[1]

- تخفيف القيود الإدارية والجمركية
- تنشيط الحركة التجارية
- إقامة صناعات تصديرية
- تطوير وتدريب الموارد البشرية الوطنية
- تحقيق التكامل في المشروعات الوطنية
- خلق فرص عمل جديدة
- زيادة موارد الدولة وتخفيف العجوزات
- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة
- تنمية الموانئ والمطارات وبعض المناطق النائية
- تحقيق التنمية الشاملة[2]

بالنسبة للدولة الأجنبية[3]

- الاستفادة والإعفاءات من المزايا والحوافز
- الاستفادة من الموقع الجغرافي للتسويق
- الاستفادة من الموارد البشرية والخامات
- تخفيض تكلفة الإنتاج
- تعزيز المركز التنافسي

1 مرزيق عاشور ، المرجع السابق ، ص 07

2 مرزوق عاشور ، المرجع نفسه ، ص 08 .

3 مرزوق عاشور ، المرجع نفسه ، ص 09 .

- الاستفادة من المرافق والبنية الأساسية[1]

بالنسبة للدولة المضيفة والأجنبية معا

- تخفيف العقود الجمركية على حركة التجارة ، وتقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال مما يوفر الأموال اللازمة لعملية التنمية .
- إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج وتتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة.
- توفير فرص عمل للعمالة المحلية وتخفيف حدة البطالة
- زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي من الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة.
- زيادة صادرات الدولة الى الخارج وتحقيق التوازن في ميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- استخدام تكنولوجيا متطورة وتدريب العمالة الوطنية عليها، والاستفادة منه في تطوير الصناعة المحلية.
- العمل على تنمية المناطق النائية أو الأقل تقدما ، والتي لا تقبل رجال الأعمال الاستمارة فيها .
- ضمان مخزون استراتيجي من السلع ، وتجنب حدوث أزمات اقتصادية .
- تحقق رؤوس الأموال والمشروعات العاملة فوائد كبيرة من الإعفاءات والمزايا ، خاصة الإعفاءات الجمركية وإعفاءات الضرائب التي لا تتوافر للمشروعات تعمل خارج هذه المناطق الحرة .
- تسويق إنتاج المشروعات في أسواق الدول المجاورة.
- الاستفادة من الأيدي العاملة أو مستلزمات الإنتاج الرخيصة في بعض الدول بما يحقق حفظ لتكاليف وأسعار المنتوجات ويرفع القدرة التنافسية لهذه المشروعات في المناطق التجارة الحرة ، بما يساعد على تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح .
- زيادة الأرباح الإجمالية للمشروعات من خلال توسيع نشاطها للعمل في الصناعات المغذية والمتكاملة مع نشاطها الأساسي في هذه المناطق[2] .

1 منور اوسرير، " المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر ، سنة 2005 – 2004 ص 108

2 وسيلة السبتي ، شمس تريمان العلوي، التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية ، عمان ، دار الايام للنشر والتوزيع 2017،ص43

إن المناطق الحرة لا تخلوا من السلبيات والتي تختلف حدتها من دولة إلى أخرى حسب . ، مرونة أو صرامة نظم مراقبة العمل ودقة الإجراءات التي تحكم عزل هذه المناطق والسلع المنتجة بما عن الاقتصاد القومي ويمكن تخليصها فيما يلي :

- قد تتحول بعض المناطق من التصدير الى خارج الدولة إلى تهريب السلع إلى داخل الدولة ، مما يضر بالإنتاج المحلي المماثل ، ويضيع لبعض الموارد الجمركية والضرائب على خزانة الدولة .
- وجود فرص لاستخدام هذه المناطق للتهريب دون مراعاة منشأ السلع وهو ما يضر بالإنتاج والاقتصاد المحلي ، وتحول بعض هذه المناطق إلى مناطق استهلاكية وليست إنتاجية.
- حرمان الصناعات الوطنية من الكوادر الفنية المدربة ، خلال جذب هذه الكوادر للعمل بالمصانع داخل هذه المناطق لارتفاع الأجور بها[1].
- صعوبة معالجة وضع السلع المنتجة داخل هذه المناطق عند قيام الدولة بالدخول في تكتل اقتصادي مع دول أخرى ، حيث يتم استعاد هذه السلع من الإعفاءات المتبادلة دون التكتل .
- تركيز الاستثمارات الأجنبية داخل هذه المناطق بسبب مزايا التي تقدمها ، مما يحرم الاقتصاد القومي من تدفق بعض هذه الاستثمارات داخله.
- إمكانية استخدام هذه المناطق كمعبر لتهريب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج حسب وجود حرية تامة الخروج رؤوس الأموال وتحويلات الأرباح إلى الخارج في هذه المناطق[2] .

ثانيا : خصائص منطقة التجارة الحرة

من خلال مضمون التعريفات السابقة للمناطق التجارية الحرة يتضح أن هناك من الباحثين من يحصر خصائص المناطق التجارية الحرةٍ في اعتبارها خارج الإقليم الجمركي؛ ومعزولة عن بقية الأقاليم الأخرى للدولة المضيفة؛ ويضاف لذلك خاصية تعامل واستفادة جميع الاستثمارات المحلية والأجنبية من الحوافز والتسهيلات والضمانات التي تقدم عادة في هذه المناطق دون أي تفرقة بين ما هو أجنبي وما هو وطني.

هي أراض تدار بحسب قوانين خاصة وقوانين داخلية، وهي مستثناة من القوانين التي تحكم الدولة التي تنتمي إليها.

هذه المناطق هي مستثناة من مجال عمل السلطات الجمركية وتتمتع بالحرية الكاملة في التدفقات الداخلية والخارجية من السلع والبضائع. مناطق التجارة الحرة هي أيضًا أماكن يتوافر فيها مناخ أكثر ملاءمة

1 وسيلة السبتي ، شمس دريمان العلوي مرجع سابق ذكره ص44 .

2 احمد باشي ، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، مجله نصف سنوية ، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس القاهرة ، العقد الثاني 1996 ، ص 153 .

لزيادة حجم التجارة والتصدير لبعض النشاطات التجارية والصناعية، مقارنة بالأجزاء الأخرى من الوطن، في مناطق التجارة الحرة، يمكن تخزين البضائع، وإعادة تغليفها، والتلاعب بها وتلفها أو التغيير فيها أو تبديلها، لقد تنامت المناطق الحرة بأعداد كبيرة في ظل العولمة، في حين كانت لعقود خلت، موجودة بشكل محدود جدًا، الآن يوجد أكثر من ألف منطقة حرة في العالم، ومن خصائص التي يمكن تحديدها:

أولا :المساحة الجغرافية المحددة للمنطقة التجارية الحرة

تقام المناطق التجارية الحرة على مساحات جغرافية يتم تحديدها بدقة ويراعى فيها النشاط الاستثماري الذي سيزاول فيه أو التوسعات المستقبلية التي يمكن أن تطرأ على حجم هذا النشاط ولذلك فإن الدول التي تعتزم إنشاء مناطق حرة تقوم قبل الإقدام على هذه الخطوة بإجراء دراسات متعددة ذات جوانب مختلفة منها موقع ومساحة المنطقة الحرة والتي غالبا ما تكون في إطار الموانئ البحرية أو الجوية أو بالقرب منها، أو في أقاليم نائية تتميز بكثافة سكانية قليلة؛ وتسعى الدولة إلى تنميته أو إيجاد نوع من التوازن الاقتصاد ي والاجتماعي بينه أو بين الأقاليم الأخرى داخل الدولة[1] .

ثانيا : منح جملة من الحوافز في إطار المناطق التجارية الحرة

تمنح معظم الدول التي تقوم بإنشاء مناطق تجارية حرةٍ على أقاليمها – على تفاوت بين هذه الدول– إعفاءات جمركية وضريبية تهدف لتشجيع واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذه المناطق، وفي نفس الإطار أيضا تقدم تسهيلات إجرائية لمعاملات إنشاء وتأسيس المشروعات الاستثمارية ومعاملا ت الاستيراد والتصدير التي تقوم به أو غيرها من التسهيلات التي يهدف من خلالها إلى توفير الأجواء المناسبة لاستقرار تلك المشروعات.

من جانب آخر هناك من الدول المضيفة من يقدم فيها امتيازات وتسهيلات أخرى كمنح مالية وقروض مسيرة وتسهيلات ائتمانية لمشروعات المناطق الحرة؛ ومن ذلك ما قامت به إيرلاندا في فترةٍ الستينات من وتقديم Shannon القرن الماضي من تقديم لإعانات مالية مباشرة للمشروعات التصديرية في منطقة الفيليبين واندونيسيا تخفيضات في معدلات الإيجار وتكاليف المرافق العامة في مناطقها الحرة عما هو سائد خارجها.

ثالثا : نظام جبائي مرن، شمولية و عالمي ، المساواة و غياب المشاكل الإدارية

1– نظام جبائي مرن : يخضع المتعاملون لهذا النوع من النظام و تلمس جميع المعاملات والعمليات التي يمارسونها داخل المنطقة، فهي تمنح امتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار و بالخصوص من الناحية الجبائية.

1 محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2007 ، ص 31–32 .

2-الشمولية و العالمية : إذ تفتح هذه المناطق لكل المتعاملين الاقتصاديين الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الاستثمارية، بالإضافة إلى أن هذه المناطق لا تأخذ بعين الاعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين.

3-المساواة : في هذا الإطار كل المستثمرين أو المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا جانب أو محليين (ينتمون إلى الدولة المضيفة) لهم نفس الحقوق و الواجبات داخل المنطقة الاقتصادية الحرة، فالحوافز والضمانات الممنوحة يشغلها و يستفيد منها كل الأطراف بدون استثناء.

4-غياب المشاكل الإدارية : إن العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير، حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة و بسيطة، دون تعقيدات و مشاكل في نوعية التسيير[1].

المطلب الثاني : تاريخ منطقة التجارة الحرة دوليا و أهم التكتلات التجارية (أمريكا الشمالية).

في هذا المطلب سنتطرق إلى دراسة تاريخ منطقة التجارة الحرة دوليا في الفرع الأول و أهم التكتلات التجارية (أمريكا الشمالية) في الفرع الثاني .

الفرع الأول : تاريخ منطقة التجارة الحرة دوليا .

تعود فكرة مناطق التجارة الحرة إلى زمن قديم يزيد عن ألفي عام في صورة موانئ تجارية حرة[2]، حيث مورست في ظل الإمبراطورية الرومانية، في جزيرة " **ديلوس**" التي تعد أول منطقة تجارية حرة في العالم، حيث نشأت عام 166 قبل الميلاد[3] ، وذلك للحد من هيمنة جزيرة " **رودوس**" على البحر الأبيض المتوسط ، تميزت هذه الجزيرة بموقعها الاستراتيجي المتميز، الأمر الذي جعلها تستغل ذلك في نظام تجاري خاص يتمثل في خفض الضرائب والرسوم التي ساهمت في تطور التجارة الدولة من خلال إلغاء ما يعفيها، فأصبحت بذلك مركزا مشهورا في التجارة العالمية.

وفي عام 1189 تم إنشاء أحد أقدم الموانئ التجارية الحرة، وذلك في مدينة " **هامبورج**" الذي أعفي فيه التجار من الرسوم الجمركية والضرائب، وتطورت الفكرة بعد ذلك في القرون الوسطى عندما قامت بعض الدول الأوروبية بمنح بعض الامتيازات والتسهيلات التجارية بهدف تنشيط التجارة في بعض الموانئ والمدن الساحلية[4].

---

1 هاني حامد الضمور، " التسويق الدولي" ، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2004 ، ص 412

2 UNITED NATIONS ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR ASIA AND THE PACTIF: Free trade zone and port Hinterland Development, New York, USA, 2005, P 05.

3 Jean-Pierre BARBIER et Jean-Bernard VERON : Les zones frenches industrielles d'exportation (Haiti, Maurice, Sénégal, Tunisie), Edition KARTHALA, Paris, France, 1991, P 01

4 بوراس أيمن سليم و طرشي عصام، المرجع السابق ، ص 8 .

ومع ظهور المستعمرات الأوروبية، استطاعت الدول الأوروبية تجسيد فكرة المناطق التجارية الحرة من خلال انشاء مدن لها موانئ تجارية في الدول المستعمرة لتسهيل انتقال التجارة بينها وبين مستعمراتها، ومن أمثلة تلك المناطق التجارية نجد منطقة جبل طارق 1704م ومنطقة سنغافورة 1819م ومنطقة هونج كونج 1842م، وقد عملت هذه المناطق على ممارسة أنشطة إعادة التصدير وتموين وإقامة المخازن الخاصة بذلك[1].

كما تعود مناطق التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية إلى العقود الأولى من القرن العشرين حيث أول أنظمة التجارة الحرة في هذه المنطقة وضعت في الأرجنتين وأوروغواي في 1920 ومع ذلك فإن التطور السريع في مناطق التجارة الحرة في جميع أنحاء المنطقة حدث في وقت أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين.

كما عرفت فرنسا منذ سنة 1938 نصوص تشريعية تسمح بإنشاء المناطق الحرة، لاسيما تجربة مارسيليا التي كانت ملتقى الطرق التجارية ما بين أوروبا الشمالية و حوض البحر الأبيض المتوسط، كما عرفت دول أوروبية أخرى هذه التجارب كايطاليا، النمسا والمجر[2]

و مع النصف من القرن 19 وبداية القرن 20 بدأت فكرة الموانئ التجارية الحرة تنمو بسرعة في أوربا، وبعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى بخطى سريعة في المواقع الإستراتيجية الهامة على خطوط التجارة العالمية وكان الاستخدام الغالب للمناطق الحرة في هذا الوقت في شكل مراكز للتخزين وإعادة التصدير[3].

و لقد كانت المنطقة الحرة بشانون (Shannon) المتواجدة غرب ايرلندا هي أول منطقة حرة لتجهيز الصادرات و التي أنشأت عام 1959 ، ثم تلتها في فترات متلاحقة إقامة مناطق حرة في بورتويكو عام 1962 و في الهند عام 1965 و تايوان و الفلبين و الدومينك و المكسيك ...الخ .

كما عرفت الولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت في سنة 1934 صدور عرف باسم (Foreign Trade Zone Act) ، والذي سمح بتطور خاص تحت شكل من المناطق الحرة التجارية مع البلدان الأجنبية ويطلق عليها مناطق التجارية الخارجية، وهي مناطق حرة تخدم التجارة والصناعة في آن واحد، ومنذ ذلك الوقت عرف مفهوم المناطق الحرة تطورا مزدوجا.

وخلال الستينات وبداية السبعينات بدأت عدة دول فى تنفيذ فكرة إنشاء مناطق تصدير صناعية بغية قيام قطاع تصديري متقدم بها، كما قامت بعض الدول بإنشاء مناطق تجارية حرة جافة لتخدم الهدفين في نفس

1 بوراس أيمن سليم و طرشي عصام، المرجع السابق ، ص 8 .

2 مرزوق عاشور ، المرجع السابق ، ص 04 .

3 منور اوسرير ، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة) ، مجلة الباحث، العدد02 ، 2003 ، جامعة بومرداس ، ص40

الوقت لتكون منطقة حرة تجارية وصناعية مثل المناطق التجارية الحرة المصرية، وتمثل المناطق الحرة المخصصة للتصدير في الوقت الراهن النمط السائد للمناطق التجارية الحرة.

في إطار هذا التزيد و الانتشار الهائل في عدد المناطق الحرة فقد بلغ عددها في العالم في الفترة الممتدة بين 1970 و 1998 ما يزيد عن 176 منطقة حرة على اختلاف أنواعها و أنشطتها كما يشير تقرير منظمة العمل الدولية حول التوظيف في العالم إلى أن عددها وصل عام 2002 إلى 3000 منطقة أي بمعدل نمو قدره 1604.5 % و في عام 1999 كان هناك 43 مليون شخص يعملون في حوالي 3000 منطقة تجارة حرة تغطي 116 بلدًا تنتج وتبيع الملابس والأحذية والأحذية الرياضية والأجهزة الإلكترونية ولعب الأطفال فالهدف الرئيسي من إنشاء المناطق هو زيادة الصادرات لتعزيز عائدات النقد الأجنبي بالإضافة إلى تطوير الصناعات الموجهة نحو التصدير وتوليد فرص العمل[1].

الفرع الثاني : أهم التكتلات التجارية (أمريكا الشمالية).

مناطق التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية تعود إلى العقود الأولى من القرن العشرين، أول أنظمة التجارة الحرة في هذه المنطقة وضعت في الأرجنتين وأوروغواي في 1920 ومع ذلك فإن التطور السريع في مناطق التجارة الحرة في جميع أنحاء المنطقة حدث في وقت أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين.

دفعت التطورات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية لبلورة اتفاقية تجارة حرة مع المكسيك وكندا، حيث أنها منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت تفكر في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية، أي أنها تحاول انتهاج نهج جديد يعوض النمط التقليدي أو القديم، أي من نمط منح القروض إلى نمط فتح الأسواق.

وفي بداية أوت من عام 1992 أبرمت كل من أمريكا وكندا والمكسيك اتفاقية تقضي بإقامة وإنشاء منطقة تجارة حرة، وسبقتها مفاوضات لمدة 14 شهرا بين الدول الثلاث، كما سبقها التمهيد بإنشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا وكندا عام 1989 ، وقد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية قدرا ملموسا من الجدل الشعبي إضافة إلى الانفعال السياسي كنتيجة طبيعية للظروف التي تعرضت إليها هذه الاتفاقية، والتي بدأت جهود إبرامها في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون[2] ، وامتدت معركة إقرار النافتا من 14 سبتمبر 1993 حتى 17 نوفمبر 1993 حتى وقع على الاتفاقية في 17 ديسمبر 1993، وضمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك بتعداد سكان قدره 378 مليون نسمة ودخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1994 بعد توقيعها من طرف برلمانات

1 مرزوق عاشور ، المرجع السابق ، ص 04

2 كان قد أبدى بلكلينتون تحفظا تجاه منطقة التجارة الحرة حيث كان حزبه الديمقراطي مؤيدا للحماية التجارية على النقيض من الحزب الجمهوري مما أتاح للبعض استخدام التحفظ كسلاح ضد بلكلينتون.

تلك الدول[1]. وجاءت هذه الاتفاقية في الوقت الذي كان مشروع أوربا الموحدة يناقش سنة 1992 ، كما كانت تخشى أمريكا من اتجاه أوربا إلى المذهب الحمائي هذا ما أدى بها الإسراع في عقد اتفاقية **النافتا**[2].

ومما يؤكد أهمية هذا التكتل هو سعي الولايات المتحدة الأمريكية في حجم منطقة تجارة حرة مع أمريكا الوسطى وأجزاء من أمريكا الجنوبية، بما في ذلك البرازيل والأرجنتين إذا استوفت معايير واشتراطات اقتصادية ومالية معينة، ثم صدر الإعلان الختامي لقمة ميامي لبلدان الأمر يكتب عام 1994.

متضمنا اتفاق دول النطاق على السعي لإقامة منطقة تجارة حرة، ليشمل النطاق الغربي كله بحلول عام 2008. وكان آخر اجتماع عقد لهذا الغرض في مدينة كبيك الكندية في جوان ،2001 ، وقد دعا بيان هذه القمة إلى الترحيب بأية دولة أمريكية تنتهج الحرية والديمقراطية وتؤمن بحقوق الإنسان، للانضمام إلى تجمع الأمريكيتين ن لهذا يرى البعض أن أمريكا هي التي دعت إلى هذا التكتل ورعت إنشاءه للدواعي التالية

1 – المخاوف الأمريكية من القوة الاقتصادية لأوربا الموحدة.

2– القلق الأمريكي من القوة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية لليابان.

3– القلق الأمريكي من استغلال أوربا الموحدة لانتزاع تنازلات تجارية من أمريكا إذا ما بقيت منفردة.

ومن خلال إقرار هذه الاتفاقية تضاعف حجم التجارة والاستثمار فيما بين الدول الأعضاء ثلاث مرات تقريبا، كما شهدت هذه الدول درجة غير مسبوقة من التكامل الاقتصادي[3].

مبادئ النافتا

- اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الإقليمية بينهما، فوضعوا الخطوط العريضة للاتفاقية وكانت ما يلي[4] :
- تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات.
- تخفيض الرسوم الجمركية على مدى خمسة عشر عاما تدريجيا حتى تلغى تماما بين الدول الثلاث.
- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل.

1 يمن الحماقي، التطور الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 130 .

2 عمر الشربيني، التجمعات الاقتصادية ومبدأ حرية التجارة في أمريكا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية العدد 125 جويلية 1996، ص210 عبد الناصر طلب نزال منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، ط1، دارالصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص84

3 عبد الناصر طلب نزال منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، ط1، دارالصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص84

4 يمن الحماقي ، المرجع السابق ، ص ص 130–131.

- تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة باستثناء قطاع البترول في المكسيك والصناعة الثقافية في كندا، والخطوط الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية.
- العمل على وجوب احترام اتفاقيات الملكية.
- يمكن لأية دولة الانسحاب من الاتفاق شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعلن لذلك بستة أشهر.
- السماح بانضمام أعضاء آخرين.
- العودة إلى قيد من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية لدول معينة لبعض الصعوبات نتيجة فتح السوق.
- اللجوء إلى التحكيم المستقل لحل الخلافات التي تنجم عن التطبيق في فترة من 30 إلى 45 يوم.
- استفادة الهجرة أو حرية الحركة للأفراد باستثناء بعض النوعيات من العمال.
- تحديد إجراءات ووضع آلية عادلة وشفافة لتسوية النزاعات خاصة وبالذات في مجالات المنشأ والإغراق والنواحي البيئية.

- إلغاء القيود الإدارية مثل رخص الواردات التي تعمل كسقف على الواردات مع اتخاذ المواصفات الفنية كعقبة للتجارة بين هذه الدول، وترجيح عمل اللجان للوصول إلى مواصفات محددة[1].

المبحث الثاني : سياسة التجارة الخارجية الجزائرية من الإنغلاق إلى التبادل الحر

بعد أزمة 1986 والحلول المستوردة من الخارج أي صندوق النقد الدولي جعلت الجزائر مجبرة على تبني إصلاحات عميقة في سياستها التجارية تؤدي إلى التحرير التدريجي للتجارة الخارجية في إطار التوجه

1 يمن الحماقي ، المرجع السابق ، ص 132

العام للنظام الاقتصادي نحو اقتصاد السوق من أجل تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وتحويل دورها إلى مجرد حارسة لحركة الاقتصاد[1] .

ولمعالجة هذا المبحث قمنا بتقسيمه إلى مطلبين ، حيث تعرضنا في المطلب الأول مرحلة التحرير التدريجي خلال الفترة 1990- 1993 ثم في المطلب الثاني سياسة التجارة الدولية في ظل المخططات التنموية 2001 -2014.

المطلب الأول : مرحلة التحرير التدريجي خلال الفترة 1990- 1993

خلال هذا المطلب ستتطرق في الفرع الأول إلى مرحلة التحرير التدريجي خلال الفترة 1990- 1993 وفي الفرع الثاني نعرج إلى ذكر مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدءا من 1994 -2000

الفرع الأول : مرحلة التحرير التدريجي خلال الفترة 1990- 1993

ونجد في هذه المرحلة أنها تحتوي على مرحلتين هما:

أولا : مرحلة التحرير الأولى 1990-1991

عرفت سنة 1990 أولى العلامات لبروز نظام تجاري جديد حيث يعتبر قانون المالية لسنة 1990 أول خطوة باتجاه إلغاء النظام القديم، والتي كانت تتمثل في البرنامج الشامل للاستيراد وميزانية العملة الصعبة و عوضت هذه الأخيرة بمخطط تمويل خارجي تحت إشراف البنوك المباشرة و عوضت

هذه الأخيرة بمخطط تمويل خارجي تحت إشراف البنوك المباشرة [2].

وبدأت فعليا بوادر تحرير التجارة الخارجية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 37/91 الصادر في 13 فيفري1991 المرتبطة أساسا بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية و التعليمة37/91 لبنك الجزائر المتعلقة بشروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد[3].

يكرس المرسوم 91 -37 إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، إذ أكد هذا المرسوم على أن عملية الاستيراد لابد أن تقوم بواسطة تجار الجملة و الوكلاء المعتمدين من مجلس النقد و القرض[4].

لقد كان لهذه النصوص آثار مهمة على تجارة الجملة والوكلاء ويظهر ذلك من خلال:

---

1 عبد اللطيف مصطفى و عبد الرحمان بن سانية ، دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تجربة التنمية الاقتصادية في الجزائر مداخلة في الملتقى العلمي الوطني حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل الولمة و مجتمع المعلومات ، حالة الجزائر ، جامعة ورقلة ، يومي 5-6 ماي 2009 .

2 الهادي خالدي، " المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي " المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، الجزائر، 1996، ص 195.

3 الهادي خالدي، المرجعال سابق، ص 196.

4 الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 197.

إلغاء إمكانية البيع بالعملة الصعبة من طرف الوكلاء و تجار الجملة المعتمدين. خضوع الوكلاء و تجار الجملة المعتمدين للقواعد الخاصة بالاستيراد و التمويل. توسيع الحقل التنافسي للوكلاء وتجار الجملة بما أن التنظيم الجديد يحدد الواردات. تحصيل المداخل بالدينار بالنسبة للاعتمادات الخارجية التي تزيد من شكل خطر الصرف.

يتضح لنا من خلال النصوص الصادرة سنة 1991 أن النظام البنكي كان المنظم الوحيد للتجارة الخارجية، كما أن اهتمام السلطات في هذه الفترة كان منحصرا في تحرير عمليات الاستيراد، التي بدأت تقليص مخولاتها من العملة الصعبة، نتيجة تذبذب اسعار المحروقات وهذا ما زاد من ارتفاع مديونيتها الخارجية، والملاحظات التي يمكن تقديمها فيما يخص هذه المرحلة هي.

- الميل إلى استيراد السلع النهائية سهلة التمويل على حساب التمويل الوطني.
- عمليات المضاربة في التجارة الخارجية وذلك عن طريق استيراد المنتجات الواسعة الربح والمنافسة للمنتج ثبتت هذه النتائج الآثار السلبية لتحرير عمليات الاستيراد على الاقتصاد الوطني بسبب تطبيقها بطريقة عشوائية وغيرعقلانيه إذ كان من الواجب على الدولة التدخل في إطار تنظيم وتحديد الأولويات دون عرقلة السير نحو اقتصاد السوق[1]

ثانيا : مرحلة العودة إلى مراقبة التجارة الخارجية 1992-1993

الفوضى التي ميزت السوق الجزائرية جراء عملية التحرير غير المضبوطة والتي أدت إلى اتجاه المستثمرين نحو عملية الاستيراد بهدف الربح السريع وإلى تدني النشاط الإنتاجي جعلت الدولة تعتقد أنه من الضروري التدخل عن طريق إصدارها للتعليمة الحكومية رقم 625 الصادرة في 28 أوت 1992 التي جاءت لتأطير سياسة التجارة الخارجية وتحقيق المراقبة القبلية لعمليات الاستيراد وإعادة صياغة الترتيبات والمقاييس المعدة لتحرير التجارة الخارجية[2].

رسمت هذه التعليمة محورين أساسيين، الأول على مستوى النصوص التنظيمية من خلال تحديد معايير دقيقة وأولويات للحصول على العملة الصعبة من جهة وإدارة التمويل الخارجي من جهة أخرى، أما الثاني فيخص المتعاملين التجاريين وهو متعلق بتحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى اقل ما يمكن وعلى العموم فقد وضعت هذه التعليمة إجراءات حمائية تهدف إلى حماية المنتج الوطني وتشجيعه كما تعمل على توجيه الموارد النادرة نحو القطاعات التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني وتمكينه من تجاوز الأزمة. عملية الإصلاح التي اعتمدتها السلطة الجزائرية باستعمال الموارد الوطنية برهنت فشلها، وهذا ما أدى بها إلى اللجوء إلى الخارج

1 الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 198.

2 مصراوي منيرة و يوسف رشيد ، واقع تحرير التجارة الخارجية و تأثيرها على الاقتصاد في الجزائر ، مجلة دفاتر بوادكس ، العدد 07 مارس 2017 ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، ص 148 .

عن طريق إعادة جدولة الديون و تبني إصلاحات هيكلية عميقة من خلال مباشرة مفاوضات مع الصندوق النقد الدولي، وتوصلت حينها إلى عقد اتفاقية ستاندباي في أفريل 1994[1].

الفرع الثاني : مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدءا من 1994 -2000

لقد تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية ابتداء من 1994 إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية وذلك تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي والمتمثلة في تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال تحرير الجزائر لتجارتها الدولية ومن ثم فتح حدودها في وجه السلع والخدمات الأجنبية وكذلك في وجه دخول رؤوس الأموال الأجنبية حيث تم ذلك من خلال التعليمة رقم 94-20 المؤرخة في 12 أفريل 1994 والمتعلقة بتمويل الواردات والتي أصدرها بنك الجزائر (البنك المركزي حيث بموجبها تم حل اللجنة الخاصة المسماة (AD HOC) والمكلفة بعملية تمويل الواردات، كما أن هذه التعليمة قد أعادت الاعتبار للبنك الأولي في أداء مهمته كممول رئيسي للتجارة الخارجية وتجسيد مبدأ حرية الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه شرطا معينة[2] ، حيث هذه التعليمة قد ألغت سابقاتها المتعلقة بعملية تمويل الواردات كما عمدت إلى تحديد شروط منح القروض المصرفية على أساس علاقة جديدة بين البنك والعميل وفق مبدأ أساسي يتمثل في القدرة على السداد La solvabilité [3].

كما اتخذت تدابير أخرى تم بموجبها إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بصورة مطلقة بالعملة الصعبة الخاصة بالمستورد لكن باستثناء السيارات الخاصة إلى غاية نهاية 1994 وتم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة[4].

ولزيادة الانفتاح وتدعيم التكامل الإقليمي تم تخفيض الحماية الجمركية وكذلك الحدود العليا للتعريفة الجمركية على الواردات فانخفضت سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في أول جانفي 1997 ، واقتصر الحظر على ثلاث فئات من السلع المستوردة (الأسباب دينية وصحية واجتماعية والسلع الموقوفة مؤقتا لغاية نهاية 1994) وهناك عشر سلع معظمها من المواد الغذائية الأساسية المدعمة حيث ألغيت القيود عليها بنهاية 1994 حيث ألغي الحظر عليها تماما خلال منتصف 1995، هذا بالنسبة للواردات، أما بالنسبة للصادرات، فقد ألغي الحظر السابق عليها، وفي جوان 1996 وأصبح نظام التجارة الخارجية الجزائري خاليا من القيود الكمية[5].

---

1 مصراوي منيرة و يوسف رشيد ، ص 148 .

2 مسعود قزيز، " التجارة الخارجية بين التقييد و التحرير، حالة الجزائر "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، الجزائر، 2000-2001، ص178

3 مسعود قزيز، المرجع السابق ، ص178 .

4 مسعود قزيز، المرجع السابق ، ص 179 .

5 مصراوي منيرة و يوسف رشيد ، ص 149 .

لقد كان من نتيجة تحرير التجارة الخارجية شهدت قيمة الواردات ارتفاعا كبيرا في 1994 واستمر هذا الارتفاع في 1995، بالرغم من ذلك ظل أقل من مستواه في 1990 بالقيمة الحقيقية [1].

لقد انخفضت قيمة الواردات الحقيقية في 1996 بالرغم من وجود التحرير التجاري وبقيت على نفس المستوى في 1997 ويعز انخفاض الواردات عام 1996 إلى حدوث تشبع مفاجئ في الطلب المكبوت، وانخفاض في مستوى الواردات الغذائية نتيجة الارتفاع بصورة استثنائية للإنتاج الزراعي الوطني[2].

كما يشير غليه تقرير صندوق النقد الدولي إلى الصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات العمومية في حصولها عل التمويل الأجنبي وصارت هذه المؤسسات تواجه صعوبة مالية نتيجة تزايد المنافسة بصورة أكبر، هذا فضلا عن انخفاض الواردات من السلع الاستهلاكية لانخفاض الدخل الحقيقي للعائلات، واستمر ضغط خفض الواردات في السنة الموالية (أي (1997) بالرغم من حدوث ميل الاقتصاد الوطني للاستيراد لحكم برامج التصحيح الهيكلي، بمعني حدوث انخفاض نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي نتيجة تصفية أو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الغير ناجعة والتي كانت تعتمد في نشاطها بصورة كبيرة على الواردات، وحيث أن الصادرات من غير المحروقات بقي ضعيفا فمن المتوقع أن يبقى حجم الواردات ضعيفا وعلى المدى المتوسط يمكن أن تنمو الواردات مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي بتخفيض رسوم جمركية جديدة وفق اتفاق التجارة الحرة في إطار التفاوض مع الاتحاد الأوروبي، وعضوية الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة [3].

المطلب الثاني : سياسة التجارة الدولية في ظل المخططات التنموية 2001- 2014 :

خلال هذا المطلب ستتطرق في الفرع الأول إلى برنامج دعم الانعاش الاقتصادي من(2001-2004) مع ذكر الأهداف و المضمون ، وفي الفرع الثاني نعرج إلى ذكر مرحلة سياسة دعم النمو الاقتصادي و برنامج توطيده .

الفرع الأول : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، أهدافه ، مضمونه من سنة (2001-2004)

سنتعرض فيما يلي البرامج الثلاثة من خلال التطرق الأهدافها ومضمونها وآثارها على بعض المؤشرات الاقتصاد الكلي.

أولا : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

1 مصراوي منيرة و يوسف رشيد ، ص 149 .

2 تركية صغير، " سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015، ص 58.

3 عبد الرشيد بن ديب، "تنظيم و تطور النجارة الخارجية – حالة الجزائر – " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2002/2003 ، ص 441

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول 2004-2001 بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما

يقارب سجل قبل إضراره سنة 2000، والمقدرة بـ 11.9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني أي ما يقارب سجل قبل إضراره سنة 2000، والمقدرة بـ 11.9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني والمقدرة بـ 11.9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني[1]

ثانيا : أهداف دعم الانعاش الاقتصادي

يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية[2].

ثالثا : مضمون عدم الانتعاش الاقتصادي:

ينطوي خلال طول الفترة 2000- 2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذلك ما يخص التنمية المحلية و البشرية، وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الانعاش حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي :

- ✓ الري الفلاحي و الصيد البحري،
- ✓ السكن ، العمران و الأشغال العمومية ،
- ✓ تربية ، تكوين مهني و تعليم عالي و بحث علمي،
- ✓ هياكل قاعدية و ثقافية ،
- ✓ أشغال المنفعة العامة و الهياكل الإدارية ،
- ✓ اتصالات و صناعة ،
- ✓ صحة ، بيئة و نقل ،

1 زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائر خلال الفترة 1988-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013-2014، ص، 65

2 زهير عماري، المرجع السابق ، ص، 66 .

- ✓ حماية اجتماعية ،
- ✓ طاقة و دراسات مدنية[1] .

الفرع الثاني : مرحلة سياسة دعم النمو الاقتصادي و برنامج توطيده من(2005-2014)

سنتطرق أولا إلى مرحلة سياسة دعم النمو (2005-2009) ثم ثانيا إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 -2014).

أولا : مرحلة سياسة دعم النمو (2005-2009)

انطلاقا من سنة 2005 قامت الجزائر ببعث برنامج لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 و يتضمن هذا البرنامج خمس محاور أساسية تعكس الجزائر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ولقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ 60 مليار دولار للمحاور الخمس الأساسية وهي:

- ✓ تحسين ظروف المعيشة للسكان ،
- ✓ تطوير المنشآت الأساسية،
- ✓ دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية،
- ✓ تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال[2].

ثانيا : برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 -2014)

جاء في برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في البرنامجين السابقين حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و لقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق مايلي:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار[3].

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمس مجالات كمايلي:

- ✓ التنمية البشرية،

---

1 زهير عماري، المرجع السابق ، ص 66.

2 مصراوي منيرة ، يوسف رشيد ، المرجع السابق ، ص 152

3 مصراوي منيرة ، يوسف رشيد ، المرجع السابق ، ص 154

- ✓ الخدمة العمومية،
- ✓ المنشآت القاعدية،
- ✓ الجماعات المحلية ، الأمن الوطني و الحماية المدنية ،
- ✓ البحث العلمي و التكنولوجيا للإعلام و الإتصال[1].

حيث خصص لهذا البرنامج أكثر من 40% من مورادة لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطوراه التكفل الطبي النوعي و تحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة والرياضة الثقافة والاتصال الشؤون الدينية، التضامن الوطني والمجاهدين2.

خصص برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما يقارب 40% من موارده المواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية، كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية والريفية ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 1500 مليار دج، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية و حديث المؤسسات العمومية[3].

في مجال الشغل خصصت الجزائر 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و تمويل آليات إنشاء مناصب العمل جديدة[4].

على صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم و استعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في المواقف العمومية[5]".

1 مصراوي منيرة ، يوسف رشيد ، المرجع نفسه ، ص 154

2 أنيسة عثماني، بوحصان لامية تقيم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014-2001"، أبحاث المؤتمر الدولي دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013، ص 9.

3 أنيسة ،عثماني بوحصان لامية، المرجع نفسه ، ص: 11، 12.

4 أنيسة ،عثماني بوحصان لامية، المرجع السابق، ص ص: 11، 12.

5 أنيسة ،عثماني بوحصان لامية، مرجع سابق، ص ص: 11، 12.

خلاصة الفصل الأول

من خلال الفصل الأول يمكن استخلاص النتائج التالية

- لا يوجد تعريف موحد لمنطقة التجارة الحرة فمنهم من عرفها بالأهداف ومنهم من عرفها بالخصائص وكلها تتحد في إزالة القيود الجمركية .
- تهدف منطقة التجارة الحرة للحد من الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بحيث يمكن أن ينمو التبادل البيني نتيجة التخصص وتقسيم العمل ، والأهم من ذلك عبر الميزة النسبية وبالتالي سيكون هناك زيادة في الدخل والثروة ورفع معدلات النمو الاقتصادي في نهاية المطاف والرفاه للجميع في منطقة التجارة الحرة.
- المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة هي مشكلة إعادة التصدير، وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، خاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء فغالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية

الخارجية للدول الأعضاء في المنطقة إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير فتشرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل المنطقة.

- إن التكتلات الإقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير تقودها الدول المتقدمة، كما هو ملاحظ في وأمريكا الشمالية ، ولذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن ، وقد تنحصر المنافسة داخل هذه التكتلات التي ستؤثر بقوة على النظام الإقتصادي العالمي الجديد من حيث العلاقات ومراكز القوى الإقتصادية والمكاسب وشكل التكوين أما التكتلات الإقتصادية التي تكونت في الدول النامية، فلا زالت أوزانها ضعيفة، وتحتاج إلى المزيد من العمل والتنسيق والاعتماد على أسس اقتصادية سليمة، وهو ما تسمح به الجات ومنظمة التجارة العالمية، مع وضع إستراتيجية التعامل مع العالم الخارجي والتكتلات الإقتصادية الأخرى للحصول على مكاسب أكبر من المعاملات الإقتصادية الدولية.
- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أمريكا الشمالية و الجنوبية، رغم ما سيكون بينها من درجة معينة من الصراع والمنافسة، إلا أن كل التوقعات تشير إلى أنه من الممكن حدوث نوع من التنسيق والتعاون الاقتصادي بينها على اقتسام أسواق ومن جهة أخرى فإن حاجتها لبعضها البعض ستتزايد، لتمثل حافزا للاستمرار وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها، وكل هذا سيؤدي إلى تبدل أدوار وأوضاع دول معينة في الشكل الهرمي للاقتصاد العالمي الجديد.
- يلاحظ أن ظاهرة التكتلات الإقتصادية التي تمثل أهم خصائص النظام الإقتصادي العالمي الجديد، ستزيد من حجم التجارة الدولية، وستعمق أكثر مبدأ الاعتماد المتبادل مما يؤدي إلى تحقيق المزيد من الرفاهية الإقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم، بالإضافة إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية في نطاق الإقليم الإقتصادي للتكتل، مما ينتج عنه آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، حيث من الممكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة الدخل،وبالتالي زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية .
- تعتبر التجارة الخارجية أحد أساليب النمو الاقتصادي على اعتبار أنها مصدر لتصدير الإنتاج عبر الأسواق الخارجية وبالتالي التأثير على حجم الإنتاج، بالإضافة إلى تغطية الاحتياجات المحلية. وقد ساهمت الاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية في زيادة درجة الترابط بين الدول، وذلك من خلال التدفقات السلعية والنقدية، ولعل من أهم خصائص التجارة الخارجية هو تحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية، وإتباع سياسة تحرير التجارة الخارجية أدى إلى تطوير التجارة على المستوي العالمي، والجزائر من بين الدول التي قامت بالإصلاحات الاقتصادية وهذا بغرض تنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع عملية التبادل التجاري.
- أن تحرير التجارة الخارجية الهدف منها هو الاستفادة من الاندماج في الاقتصاد الدولي، وتصريف الفائض من الإنتاج، وتحقيق الرفاهية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. تحرير التجارة الخارجية عملية

يجب أن تتم بأسلوب، فإنه يجب أن ترافق عملية التحرير التجاري إجراءات مثل تأهيل المؤسسات، إضافة إلى تحرير أسعار الصرف وتحرير الأسعار.

- لقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية، وذلك منذ بداية التسعينات حيث باشرت الدولة ببرامج تقويمية ترمي إلى استعادة التوازنات المالية والتحكم في معدلات التضخم وأعقب هذه العملية تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت وأفضت إلى نهج خيارات تقوم على تحرير الاقتصاد.
- تحرير التجارة الخارجية في الجزائر أغرق السوق المحلية بالمنتجات الاستهلاكية الأجنبية خاصة الغذائية وفي ظل عدم قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة.

الفصل الثاني

تطبيقات منطقة التبادل الحر على الجزائر

تمهيد

قد حظيت اتفاقيات مناطق التجارة الحرة بأهمية كبيرة في إطار ما تشهده السنوات القادمة من تطورات وتغيرات على مستوى الاقتصاد العالمي، حيث تسعى إلى توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء من خلال التنسيق في السياسات الاقتصادية وخاصة السياسات التجارية والجمركية لتسهيل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، هذا إضافة إلى تشجيع العلاقات بين البلدان في مجال الاستثمار والتكنولوجيا وتقسيم العمل، وبالتالي ضمان البقاء في خارطة التجارة الدولية.

وتسعى الدول العربية بدورها إلى الاستفادة من المزايا التي تتيحها اتفاقيات مناطق التجارة الحرة والرغبة في الاندماج في الاقتصاد العالمي ومواجهة ظاهرة العولمة والأزمات المالية العالمية بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك بعد عدة محاولات وتحت تسميات مختلفة لتحرير التبادل التجاري العربي أما على الصعيد الوطني فقد زاد الشعور لتحقيق مزيدا من التعاون والانخراط في العمل العربي المشترك لزيادة التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية والتقليل من ظاهرة التبعية الاقتصادية مع العالم الغربي وآثارها السلبية، انضمت الجزائر إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لغرض تحقيق الأهداف الإنمائية وترقية صادراتها، فضلاً عن تقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

كما أخذت بلدان القارة الأفريقية مجتمعة تكتسي بعداً استراتيجياً متزايداً، نتيجة لما تمتلكه من موارد وإمكانات طبيعية هائلة، لم تُستغل بالشكل الاقتصادي المطلوب؛ كما أضحت مكاناً للتنافس بين كبريات الدول والشركات والمؤسسات الدولية النشاط وبالنظر إلى هشاشة معظم الاقتصادات الأفريقية وعدم استقراراها عبر فترات متعاقبة أصبحت بلدان القارة أكثر الدول حاجة إلى تشكيل تكتلات اقتصادية، تأسياً بتجارب العديد من النماذج القائمة. هو ما يجعل تفعيل التكامل الاقتصادي الأفريقي–الأفريقي الفعال والمجدي من أكثر البدائل المتاحة لبلدان القارة السمراء ومنها الجزائر، لغرض تحقيق الأهداف الإنمائية وترقية صادراتها، فضلاً عن تقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

كما وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة الأورو جزائري بتاريخ 22 أفريل 2002 بهدف الاستفادة من المزايا التفضيلية التي يمنحها الاتحاد الأوربي حسب نص الاتفاقية، وربط اقتصادياتها باقتصاديات هذه الدول والاستفادة من كبر حجما السوق الأوروبية والقرب الجغرافي للمنطقة مقارنة بمناطق أخرى، إذ أن الاتحاد الأوروبي يعد المتعامل الاقتصادي الأول للجزائر سواء من حيث حجم الصادرات أو حجم الواردات ونظرا للعلاقات التجارية القديمة بين الطرفين.

وعليه سنتناول خلال الفصل الثاني مايلي

- **المبحث الأول : الجزائر و منطقة التبادل الحر الإقليمية .**
- **المبحث الثاني : منطقة التبادل الحر الجزائرية الأوروبية**

- **المبحث الأول : الجزائر و منطقة التبادل الحر الإقليمية .**

لقد شهد العالم خاصة في إطار المنظمة العالمية للتجارة تطورات اقتصادية دعت إلى تحرير التجارة الدولية من القيود والعوائق التي تعترض سبلها وانفتاح الأسواق العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال من جهة، وتنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات إقليمية بين مختلف دول العالم من أجل حماية اقتصادياتها والصمود في وجه المنافسة العالمية من جهة أخرى، كل هذا دفع بالدول العربية إلى التفكير الجاد والحرص على إنشاء تكتل اقتصادي عربي تهدف من خلاله إلى تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك، في هذا المبحث سنتطرق حول إدراج الجزائر ضمن مناطق التجارة الحرة العربية الكبرى في المطلب الأول ثم سنتكلم حول انضمامها الجزائر لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في المطلب الثاني .

المطلب الأول : الجزائر ضمن مناطق التجارة الحرة العربية الكبرى GZALE

سنتكلم في هذا المطلب حول إدراج الجزائر ضمن مناطق التجارة الحرة من حيث تاريخ التجارة الحرة العربية الكبرى ثم أهداف إدراجها في الفرع الأول ثم نعرج إلى تاريخ إنضمام الجزائر في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و نتائجها في الفرع الثاني .

الفرع الأول : منطقة التجارة الحرة العربية

وعليه سنتعرض خلال هذا الفرع إلى ذكر لمحة تاريخية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أولا و الإطار القانوني لها ثانيا ثم نتطرق آلية فض المنازعات فيها ثالثا .

أولا : لمحة تاريخية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

منذ خمسينيات القرن الماضي سعت الدول العربية إلى إيجاد أشكال مختلفة للتكامل الاقتصادي منها معاهدة الدفاع المشترك سنة 1950 ، إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانيزت وإتفاقية تسوية المدفوعات وإنتقال رؤوس الأموال سنة 1953 ، إتفاقية السوق العربية المشتركة سنة 1964 ، إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية سنة 197 ، إتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981، من أجل حماية مصالحها وزيادة قوتها التفاضية خاصة أمام الإنتشار الكبير للتكتلات الإقليمة، لكن معظمها باء بالفشل

نظرا للمعوقات التي اعترضت مسارها كافتقار الدول العربية إلى القواعد الإنتاجية والبيئة الاقتصادية اللازمة لإقامة تعاون اقتصادي فيما بينها[1].

إن تعزيز المبادلات التجارية البينة والتخفيف من تبعيتها لاقتصاديات الدول المتقدمة وكان ذلك عن طريق عقد العديد من الاتفاقيات فيما بينها و من أبرزها وأهمها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، حيث أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قراره بتأسيس هذه المنطقة سنة 1997 وذلك استجابة لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة سنة 1996 والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 1998، حيث يتم في إطار هذه الاتفاقية إلغاء كل الرسوم الجمركية و الإجراءات ذات الأثر المماثل على التجارة العربية البينية2.

لقد أدركت الدول العربية ضرورة إعادة بعث روح التكامل الاقتصادي العربي من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تمثل إحدى أهم وأشمل الخطوات لتحقيق التكامل العربي، وعليه فمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي اتفاق متعدد الأطراف تهدف للوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال فترة زمنية محددة بعشر سنوات، وذلك من خلال إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحد من تدفق السلع العربية ما بين الدول الأطراف في المنطقة3 حيث تعتبر الجزائر من بين الدول العربية التي أمضت على هذه الاتفاقية حيث سلمت ملف انضمامها إلى جامعة الدول العربية في نهاية سنة 2008 و الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رسميا سنة 2009 وعيا منها من أهمية الانضمام إليها لتحقيق جملة من الأهداف كالرفع من وتيرة التصدير خارج المحروقات وتدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية إضافة إلى الإستفادة من بعض المزايا كفتح أسواق جديدة للمنتوج الجزائري خاصة وأن المنطقة تمثل سوق إستهلاكية كبيرة (أكثر من 374 مليون نسمة)4.

ثانيا : الجانب القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تضمن عدداً من الوثائق قانونية واللجان التي تنظم العمل ضمن منطقة التجارة وهي:

1 سليمان ، معتصم رشيد " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: عامان من التطبيق " ، مجلة ، العمال العرب،العدد357 ، سنة 2000 ، ص58

2 دحماني الهوارية و دربال عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 13

3 بورحلة ميلود ، إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(التقييم والآفاق)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة تلمسان، الجزائر، ص17 .

4 جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016 ، ص 416 .

- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية[1].
- البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- لائحة فض المنازعات.
- قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية[2].

إن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية تشكل الإطار القانوني الرئيسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث أبرمت هذه الاتفاقية عام 1981، ودخلت حيز التنفيذ عام 1983 بعد مصادقة أكثر من ست دول عربية عليها.

حيث نصت المادة السادسة من الاتفاقية على " **إعفاء السلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، والسلع نصف المصنعة، والسلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية، من كافة الرسوم الجمركية، والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد** " كما أن السلع العربية المصنعة يتم الاتفاق على تحريرها تدريجيا وفقا لقوائم يتفق عليها بين الدول الأعضاء، ويقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف الوصول إلى تحرير كامل للتبادل التجاري فيما بين الدول العربية للمنتجات العربية". ولقد صادق على هذه الاتفاقية حتى الآن تسع عشرة دولة عربية ليس من بينها الجزائر وجيبوتي وجزر القمر المتحدة. وتعتبر المصادقة على هذه الاتفاقية الشرط الأول والأساسي للانضمام للمنطقة.

ولقد فشلت المفاوضات طوال الأعوام 1985 إلى 1992 في الوصول إلى إتفاق بشأن تحرير أي مجموعات سلعية من السلع المصنعة، كما اختلفت الدول العربية بالنسبة للتحرير الفوري للسلع الزراعية، و اتجه البعض إخضاعها للتخفيض التدريجي ولم يتم إحراز أي تقدم ملموس في تلك المفاوضات، ومن خلال التركيز على معالجة العقبات التي اعترضت تنفيذ الاتفاقية، تمت صياغة ما تم التعارف على تسميته بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مراعيا مايلي :

1- أن تتماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات مختلف الدول العربية ومع أحكام منظمة التجارة العالمية،

[1] استناداً إلى قرار المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية رقم 22712 فبراير (شباط) 1978 م بوضع اتفاقية جديدة لتسهيل التبادل التجاري بين دول الجامعة تساير الأوضاع الاقتصادية المتطورة في الوطن العربي وتمت مصادقة الجزائر على اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المحررة بتونس يوم 27 فبراير سنة 1981 وصدر مرسوم رئاسي رقم 04-223 مؤرخ في 3 غشت سنة 2004 .

2 محاضرة حول التعاون الاقتصادي العربي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تم الاطلاع عليها من الموقع بتاريخ 2023/04/24 https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-

2- أن يتضمن البرنامج التنفيذي خطة عمل وجدول زمني محدد لإنشاء المنطقة استناداً إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، في الآتي :

- معاملة السلع التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية.

يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ التحرير التدريجي، والذي يطبق بنسب سنوية متساوية خلال عشر سنوات تبدأ في 1998/01/01 وتنتهي في 2007/12/31،

- لا تخضع السلع التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى.
- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في الميزان التجاري الناجم عن تطبيق البرنامج.
- منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا، وعلى الدول المعنية تحديد طبيعة المعاملة المطلوبة والفترة الزمنية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة،
- تحديد أسلوب متابعة التنفيذ وفض أي منازعات تنشأ عند التطبيق من خلال لجان متخصصة، وقد تم لهذا الغرض إنشاء عدد من اللجان تضم في عضويتها كافة الدول أعضاء المنطقة وهي : لجنة التنفيذ والمتابعة لمتابعة التنفيذ وفض المنازعات، وأعطيت صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن، لجنة المفاوضات التجارية، وكلفت بمهمة إزالة القيود غير الجمركية، اللجنة الفنية لقواعد المنشأ وكلفت بمهمة إعداد قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية، وقد أقرت هذه اللجنة قواعد منشأ مرحلية يتم العمل بها في الوقت الحالي وإلى حين استكمال القواعد التفصيلية.[1]

ثالثا : فض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن معالجة الخلافات والتجاوزات التي قد تنشأ في إطار تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يستلزم وجود نظام قانوني متفق عليه بين كافة الأطراف في الاتفاقية حيث يعتبر ضرورة أساسية لزيادة الثقة وتفعيل التعامل في إطار المنطقة. ولا يتسنى ذلك إلا بوضع آلية محددة وواضحة لفض المنازعات التي قد تنشأ بين المتعاملين في إطار المنطقة، بشرط أن تتحلى الآلية بالنزاهة وسرعة البت في النزاعات التي تعرض عليها حتى لا تتعرض المصالح الاقتصادية للمتعاملين للضرر.[2]

1 تم الاطلاع عليها من الموقع-https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022 بتاريخ 2023/04/24

2 تنص المادة الثالثة عشر من الاتفاقية على الأتي " : تعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية على المجلس للفصل فيها وله أن يحيلها إلى لجنة أو لجان فرعية يفوضها بعض اختصاصاته ك، كما له أن يطبق بشأنها أحكام تسوية المنازعات الواردة في الفصل السادس من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وملحقها ويحدد المجلس في كل حالة طريقة تسوية النزاع "

وقد تم التوصل بين الدول الأعضاء في المنطقة إلى وضع "لائحة للقواعد الإجرائية المتعلقة بفض المنازعات بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمثلت بالسرعة في البت في المنازعات ، الحيدة والنزاهة ومن الاختصاص في القانون التجاري، و أن تكون في مجال السلع أو الخدمات، بمعنى صلاحية تطبيقها على النزاعات التي تنشأ في إطار تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك الاتفاقية التي يجري حالياً إعدادها لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية[1].

وقد استندت اللائحة على ثلاثة نصوص أساسية وردت في :

- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية – ما ورد في نص المادة الثالثة عشر :
- " **تعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية على المجلس للفصل فيها، وله أن يحيلها إلى لجنة أو لجان فرعية يفوضها بعض اختصاصاته، كما له أن يطبق بشأنها أحكام تسوية المنازعات الواردة في الفصل السادس من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وملحقها ويحدد المجلس في كل حالة طريقة تسوية النزاع[2]** ".
- تبدأ أولى مراحل معالجة الشكاوى بشأن النزاعات التي قد تنشأ من خلال نقاط الاتصال في الدول الأعضاء، حيث تم في كل دولة عضو تحديد جهة معينة (وزارة)، وتسمية اثنين من كبار المسؤولين فيها كمسؤولين عن نقطة الاتصال في الدولة، تكون مهامهم بالإضافة إلى محاولة معالجة الشكاوى، إجراء الاتصالات مع كافة الجهات المعنية بتطبيق الالتزامات المتعلقة بالمنطقة داخل الدولة سواء كانت جهات حكومية أو قطاع خاص، وكذلك إجراء الاتصالات مع وسائل الإعلام للتعريف بالمنطقة والفرص التي تتيحها وتتوفر لدى كافة الدول الأعضاء قائمة بأسماء مسؤولي نقاط الاتصال في الدول المختلفة وعناوينهم، مما يسهل الاتصال بهم بكافة الوسائل المتاحة.
- وتتولى نقطة الاتصال معالجة موضوع الشكوى وتسويته وديا وعلى وجه السرعة وخلال فترة زمنية لا تتجاوز أسبوعين، وذلك من خلال إجراء الاتصالات اللازمة داخل الدولة أو مع نقطة الاتصال في الدولة الأخرى المشتكى عليها مع الجهات المعنية وإذا لم يتم معالجة موضوع النزاع أو الشكوى من خلال نقاط الاتصال، يمكن لطرفي النزاع اللجوء إلى التوفيق أو التحكيم، وفي حالة اللجوء إلى التوفيق يمكن لطرفي النزاع الاتفاق على من سيتولى التوفيق بينهما، وتزويده بكافة البيانات والمعلومات التي

1 تم الاطلاع عليها من الموقع–https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022 بتاريخ 2023/04/24

2 المادة 13 من مرسوم رئاسي رقم 04–223 مؤرخ في 3 غشت سنة 2004 ، يتضمن التصديق على اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المحررة بتونس يوم 27 فبراير سنة 1981

تساعده في مهمته وتنحصر مهمة الموفق في التقريب بين وجهات نظر طرفي النزاع وتقديم المقترحات التي تساهم في حل النزاع وتلقى القبول من قبل الطرفين[1].

- هذا، وقد أعطيت للموفق فترة ثلاثة أشهر للانتهاء من مهمته.
- والمرحلة الثالثة هي اللجوء إلى التحكيم، ويتم في حالة فشل الموفق في معالجة موضوع النزاع، أو حالة عدم اتفاق أطراف النزاع على اللجوء إلى التوفيق واختيارهما التحكيم مباشرة، وتبدأ إجراءات التحكيم عن طريق إخطار يتقدم به الطرف الراغب في التحكيم إلى أطراف النزاع الأخرى، ويتم فيه تحديد طبيعة النزاع والقرار المطلوب صدوره، كما يسمي المحكم المعين من قبله، ويجب على الطرف الآخر وخلال ثلاثين يوما تسمية المحكم الذي يعينه، ويتم اختيار حكماً مرجحاً بالاتفاق بين الطرفين أو من قبل الأمين العام لجامعة الدول العربية ويكون رئيساً لهيئة التحكيم وله صوت مرجح عند تساوي الأصوات، كما يمكن أن تكون هيئة التحكيم من عدد أكبر من هذا العدد باتفاق أطراف النزاع، على أن يكون المحكمين الذين يعينهم كل طرف متساويا بالإضافة إلى الحكم المرجح رئيس هيئة التحكيم وتم تحديد الفترة الزمنية لإنهاء إجراءات التحكيم بثلاثة اشهر كحد أقصى، كما يشترط في أعضاء هيئة التحكيم أن يكونوا من كبار رجال القانون والقضاء ولهم اطلاع واسع في مجال التجارة والصناعة، ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي باختيار قائمة للمحكمين من مختلف الدول العربية من بين رجال القضاء والقانون، ويتم اللجوء إلى هذه القائمة لاختيار المحكمين من قبل أطراف النزاع. وقد عالجت اللائحة كافة التفاصيل المتعلقة بسير إجراءات التحكيم ومكانه وكيفية صدور الحكم، وألقاب المحكمين.... الخ. ومن المهم الإشارة إلى أن الحكم الذي يصدر عن هيئة التحكيم يعتبر حكما نهائياً، ويجري تنفيذه مباشرة كما لو كان صادراً من محكمة وطنية مختصة. وإذا انقضى أكثر من ثلاثين يوما دون تنفيذ حكم هيئة التحكيم، يتم رفع الأمر إلى محكمة الاستثمار العربية[2].

ويتم اللجوء إلى محكمة الاستثمار العربية إذا لم تتفق أطراف النزاع على اللجوء إلى التوفيق أو التحكيم، أو عند عدم التمكن من تنفيذ ما يتم التوصل إليه من قرارات في إطار التوفيق أو التحكيم، أو في حالة فشل هيئة التحكيم أو الموفق في إصدار الحكم أو القرار خلال الفترات الزمنية المحددة. وقد حددت لائحة محكمة الاستثمار العربية تفاصيل الإجراءات التي يتم اتباعها في المحكمة وكيفية صدور الحكم.

الفرع الثاني: تاريخ إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ، أهدافها و نتائجها

1 تم الاطلاع عليها من الموقع–https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022 بتاريخ 2023/04/24

2 تم الاطلاع عليها من الموقع–https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022 بتاريخ 2023/04/24

سنعرج إلى ذكر تاريخ انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى أولا ثم إلى ذكر أهداف انضمام الجزائر إليها ثانيا ثم نعرج إلى ذكر نتائج الانضمام إلى المنطقة ثالثا .

أولا: تاريخ إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

قامت الجزائر بالمصادقة على إتفاقية تسهيل وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية في أوت 2004، وفي سنة 2007 أعلن رئيس الجمهورية في القمة الإقتصادية والاجتماعية بالرياض الإنضمام رسميا لهذه المنطقة كخطوة نحو الوحدة الإقتصادية العربية وكوسيلة لتعزيز التنمية العربية الشاملة . وتقدمت الجزائر بملف الإنضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 31 ديسمبر 2008، وإبتداء من 01 جانفي 2009 أصبحت المبادلات التجارية بين الجزائري والبلدان العربية أعضاء المنطقة تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية[1].

بعد الالتزام الرسمي من طرف الحكومة الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة ، المبادلات التجارية بين الجزائر و البلدان العربية الأعضاء في المنطقة بدأت تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية ابتدءا من 01 جانفي 2009، كما تم وضع نقطة اتصال على مستوى وزارة التجارة لتسيير و متابعة البرنامج التنفيذي ، التي تعمل بالتنسيق مع نقاط الاتصال الأخرى للدول الأعضاء في المنطقة و كذا الأمانة العامة للجامعة العربية[2].

تتولى " لجنة التقييم و المتابعة" التي تم إنشاؤها على مستوى الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة والتي تضم إضافة إلى القطاعات المعنية جمعيات أرباب العمل متابعة المنطقة العربية للتبادل الحر .

ومن أجل التطبيق الصارم والموحد لأحكام منظمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تم وضع مجموعة من الأحكام حيث :

- كل المنتجات التي لها صفة المنشأ يمكن تبادلها بين الجزائر والدول العربية الأعضاء بالمنطقة، في إطار نظام تعريفي تفضيلي بإستثناء المنتجات المستثناة من المنطقة الأسباب دينية صحية، أمنية وبيئية.
- كل المنتجات غير المستثنات من المنطقة والتي منشؤها إحدى الدول العربية الأعضاء بالمنطقة عند إستيرادها من الجزائر تستفيد من الإعفاء الكلي للحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل إبتداء من الفاتح من جانفي 2009.

1 دحماني الهوارية و دربال عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 185 .

2 دحماني الهوارية و دربال عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 186.

- تستفيد المنتجات ذات المنشأ الجزائري غير المستثناة من المنطقة من نفس النظام التفضيلي عند إستيرادها من طرف دولة عربية عضو بالمنطقة فيما يتعلق بالإعفاء الكلي للحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل.
- إن التفضيلات التعريفية والتجارية الممنوحة بين الجزائر والدول العربية في إطار المنطقة تنحصر في البضائع التي يكون منشؤها الجزائر أو هذه الدول[1].

ولعل من بين أهم الأهداف التي دفعت بالجزائر إلى الإنضمام إلى المنطقة هي :

- ✓ تنويع ممولي الجزائر من السلع وولوج المنتجات الجزائرية للأسواق العربية والرفع من وتيرة التصدير خارج قطاع المحروقات.
- ✓ تشجيع الإستثمارات المباشرة الخارجية والشراكة.
- ✓ تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية ، وضمان إستقرار الأسعار ووفرة المنتوج[2].

ثانيا: أهداف إدراج الجزائر في المنطقة .

وتهدف هذه المنطقة إلى:

- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية وصولا إلى حالة التكامل التجاري بينها.
- تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية،
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية،
- الاستفادة من التغيرات في نظام التجارة العالمية،
- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي،
- وضع الأساس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية[3].

ولقد بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في المنطقة بلغ عدد الدول العربية التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية حاليا 19 دولة عربية وهي: الجزائر، الأردن، سوريا، الإمارات العربية المتحدة البحرين ، تونس ، المملكة العربية السعودية العراق ، سلطنة عمان ، قطر ، الكويت ، لبنان ، مصر المغرب ، اليمن ، موريتانيا ، فلسطين، السودان ، في حين لم تنضم بعد كل من الصومال جيبوتي وجزر القمر، وتجدر الإشارة

1 المنشور الوزاري رقم 1769 ، الصادر عن المديرية العامة للجمارك، المؤرخ في 03 ديسمبر 2008.

2 دحماني الهوارية و دربال عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 186

3 الأمانة العامة للإتحاد العام لغرف التجارة والزراعة للبلاد العربية ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق الغد، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 15 سنة 2000 ، ص219

إلى أن موريتانيا كانت من بين الدول التي صادقت على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري إلا أنها لم تطبق بعد البرنامج التنفيذي للاتفاقية[1].

ولقد تميز البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة تميزت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ببرنامج تنفيذي وببرنامج زمني واقعي يحدد الواجبات والالتزامات لكل دولة عضو والذي تضمن مايلي:

- معاملة السلع التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية.
- يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ التحرير التدريجي والذي يطبق بنسب متساوية خلال عشر سنوات تبدأ من 1998/01/01 وتنتهي في 2007/12/13 ، وقد تم تعديل الفترة الزمنية لاستكمال المنطقة ، وتم رفع نسبة التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في بداية سنة 2004 وبداية سنة 2005 إلى 20% في كل منهما.
- السلع التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي لا تخضع لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى،
- منح معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا وقد استفادت من هذه المعاملة التفضيلية كل من السودان واليمن،
- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يخص إجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في الميزان التجاري الناجم عن تطبيق البرنامج،
- تحديد أسلوب متابعة التنفيذ وفض أي منازعات تنشأ عند التطبيق من خلال لجان متخصصة[2].

ثالثا: نتائج إنضمام الجزائر إلى منطقة

إن إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان له أثر ضعيف على حجم التبادل التجاري مع دول المنطقة،

- زيادة الصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة بمعدلات نمو منخفضة، حيث تضاعفت بمرة واحدة مقارنة بالفترة التي سبقت الإنضمام بـ 175.17%،
- أهم السلع المصدرة إلى دول المنطقة هي كل من تونس المغرب ومصر ويعتبرون من أهم زبائن الجزائر من دول المنطقة،
- زيادة الواردات الجزائرية من دول المنطقة هي الأخرى بمعدلات نمو منخفضة، وقد تضاعفت مرتين مقارنة بالفترة السابقة للإنضمام بـ 292.40%،

1 تواتي بن عمي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقميمية والعالمية ، مجلة الباحث، العدد 6،سنة 2008 ، ص68

2 الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي(الواقع والآفاق)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5 ، جانفي 2013 ، ص، 63

- تعتبر كل مصر السعودية، تونس والإمارات من أهم مموني الجزائر من دول المنطقة،
- أهم السلع المستوردة من دول المنطقة تمثلت في انضمام الجزائر للمنطقة خلق أسواق جديدة لها تمثلت في كل من السعودية الإمارات حيث زادت نسبة الواردات بشكل ملحوظ من هذه الدول إبتداء من سنة 2009 (سنة الإنضمام) ،
- عرف الميزان التجاري الجزائري مع دول المنطقة تذبذبات بعد الإنضمام ما بين عجز وفائض،
- ثبات نسبة التجارة بين الجزائر ودول المنطقة مقارنة بالتجارة الخارجية الكلية للجزائر،
- أن انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان له أثر ضعيف على حجم التبادل التجاري مع دول المنطقة، وعلى الرغم من الزيادة في حجم الصادرات والواردات من دول المنطقة إلا أن الميزان التجاري شهد تذبذبا ما بين تحقيق الفائض والعجز خلال الفترة (2009-2015) ،
- إضافة إلى انحصار التبادل التجاري بشكل رئيسي مع عدد قليل من دول المنطقة (تونس، الإمارات، مصر، المغرب، السعودية)[1].

المطلب الثاني : منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

منذ الستينات، حين حصلت مختلف البلدان الأفريقية على استقلالها سعت منظمة الوحدة الأفريقية والمؤسسة التي خلفتها وهي الاتحاد الأفريقي إلى المضي قدماً بالمثل الأعلى المتمثل في الوحدة الأفريقية التي تشمل الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي،غير أن تحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي تعثر بسبب مجموعة من التحديات المستمرة، وتشمل هذه التحديات الأسواق الصغيرة، وعدم كفاية التصنيع، وفقر البنية التحتية، وانخفاض مستويات التجارة فيما بين البلدان الأفريقية[2]، وعليه سنتطرق خلال هذا المطلب إلى تاريخ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية و أهدافها الرئيسية في الفرع الأول ثم إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ، نتائجها و تحدياتها في الفرع الثاني .

الفرع الأول : لمحة تاريخية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية و الأهداف الرئيسية للمنطقة

أولا : لمحة تاريخية لنشأة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

مر تطور منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية بمرحلتين أساسيتين هما:

أ- مرحلة المفاوضات

1 دحماني الهوارية و دربال عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 201 .

2 إيمان سعودي ، دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة التمويل والاستثمارو التنمية المستدامة ،المجلد 7 ، العدد 02 ، سنة 2022 ، جامعة فرحات عباس ، سطيف1 ، ص 134

تركزت مناقشات مؤتمر القمة الثامن عشر للاتحاد الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا، بإثيوبيا، في يناير 2012، على تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وأيدت القمة خطة العمل بشأن تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، التي تقدم خارطة طريق لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على وجه السرعة و المضي قدما نحو التكامل الإقليمي ومحاولة الوصول إلى لإنشاء اتحاد جمركي في القارة الإفريقية مرورا بمنطقة التجارة الحرة القارية كخطوة أولية تنفيذا لمعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية في 3 جوان 1991 التي تقضي إلى هدف رئيسي يتمثل في إنشاء اتحاد جمركي إفريقي[1]، كما أكدت دول الاتحاد الإفريقي بحلول العام 2035 ، وفقا لخطة استراتيجية تقوم على أربعة مراحل وهي:

- تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية داخل القارة
- تأسيس اتحاد جمركي قاري
- تطبيق سياسات قطاعية مشتركة
- إنشاء سوق مشتركة إفريقية

وتمثل الهدف في هذه المرحلة في إطلاق المفاوضات لمنطقة التجارة الحرة القارية وإبرام اتفاقية تجارية شاملة من شأنها زيادة التجارة البينية في القارة الإفريقية، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في إفريقيا والتغلب على الاعتماد على تصدير المنتجات الأساسية بالإضافة إلى حل مشكلة التحديات المتعلقة بتعدد وتداخل العضوية والإسراع بعمليات التكامل الإقليمي والقاري.

ورغم هذه النوايا الجديرة بالثناء، تجمد التقدم نحو إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية في أوائل الألفية الثانية، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى انتشار الجماعات الاقتصادية الإقليمية المتداخلة من حيث العضوية مما أفضى إلى "تشابك" الالتزامات المتضاربة بشكل معقد ومن أجل إحياء التقدم نحو إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، وكان الانطلاق الفعلي لمفاوضات إنشاء منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية في 2015 من طرف الاتحاد الإفريقي كما أكد الاتحاد على ضرو رة التعجيل في المفاوضات وتكليف رئيس دولة النيجر(مامادو إيسوفو)بالترويج لمشروع منطقة التبادل الحر القارية وضرورة احترا م آجال التوقيع عليها.

ب- مرحلة التأسيس والمصادقة

بعد محادثات دامت 6 سنوات وخلال الدورة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي في 21 مارس2018 المنعقدة بالعاصمة الرواندية كيغالي تم اطلاق منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية وتوقيع الاتفاق المؤسس لهذه المنطقة الذي تم التوقيع عليه من طرف 49 دولة عضوا في الاتحاد الإفريقي وصادقت عليه 8 دول وتتطلب الاتفاقية إزالة ما نسبته % 90 من التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء بهدف استحداث سوق قارية موحدة مع حرية تنقل رجال الأعمال والمستثمرين وتسهيل إنشاء الاتحاد الجمركي القاري الإفريقي، وتطوير التجارة داخل القارة من خلال تنسيق السياسات التجارية وتحريرها من أجل التصدي للتحديات التي

1 إيمان سعودي ، المرجع نفسه ، ص 134

واجهتها منظمة الوحدة الأفريقية، دعت هذه الأخيرة إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية بحلول عام 2028، ومن أجل ذلك، وضعت الدول الأفريقية الجماعات الاقتصادية الإقليمية في صلب مبادرات التكامل الاقتصادي للقارة.

وأطلقت المفاوضات بشأن المنطقة الحرة في يونيو 2015، وبعد مرور أقل من ثلاث سنوات، توجت المفاوضات في مارس 2018 بإبرام اتفاق ينشئ المنطقة الحرة، حيث وقعت عليه 44 دولة عضواً من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي البالغ عددها 55 دولة عضواً ، ولم يكد يمضي أكثر من سنة، حتى دخل الاتفاق حيز النفاذ[1].

وفي العام التالي، احتفل الاتحاد الأفريقي بالذكرى الخمسين لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأطلق خطته لعام 2063 التي تحدد الأهداف الإنمائية للاتحاد الأفريقي خلال الخمسين عاماً المقبلة، وتشكل المنطقة الحرة بدرجة كبيرة عنصراً بارزاً في ركائز خطة عام 2063، التي تدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى التعجيل بإنشاء المنطقة الحرة بهدف مضاعفة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وقد استجابت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لنداء خطة عام 2063

و تعد هذه المنطقة أكبر مناطق التجارة في العالم من حيث الدول المشاركة، حيث أنها ستربط 1.3 مليار شخص في 55 دولة بناتج محلي إجمالي قيمته 3.4 تريليون دولار أمريكي ومن المتوقع زيادة عدد مستهلكيها إلى 2.5 مليار نسمة بحلول العام 2050،بحسب بيان الاتحاد الأفريقي[2]

ثانيا : الأهداف الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

يهدف اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى:

- إزالة العوائق أمام التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بشكل تدريجي عن طريق تسوية مشكلة تداخل عضوية الجماعات الاقتصادية الإقليمية،
- تعتبر اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي دخلت حيز التنفيذ في 01 يناير 2021، خطوة مهمة في اتجاه تعزيز التجارة الإقليمية والتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان الأفريقية حيث تعزز تحرير التجارة وتتيح إجراء تحول هيكلي ويتضمن الاتفاق ثلاثة مستويات: **أولها** اتفاق منطقة التجارة الحرة نفسه، الذي يستخدم كاتفاق إطاري **والثاني** عبارة عن بروتوكولات عن تجارة السلع، وتجارة

1 إيمان سعودي ، المرجع السابق ، ص 135

2 دريدي سار و بن محمد هدى ، آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الإفريقية إفريقيا جنوب الصحرا ء في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، مجلة المعيار، مجلد 62 :عدد4 لسنة 2022 جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ، ص655

الخدمات، والقواعد والإجراءات بشأن تسوية المنازعات تسوية المنازعات، والاستثمار، وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية والمستوى **الثالث** يتكون من المرفقات والمبادئ التوجيهية وجداول البروتوكلات[1].

- من المتوقع أن تساهم في تيسير ومواءمة وتنسيق النظم التجارية والتخفيف من التحديات المتعلقة بتداخل الاتفاقيات التجارية في القارة والمزايا المتوقع جنيها لا تقتصر فقط على التجارة الدولية.
- من شأن هذه الاتفاقية أن تحفز المزيد من التكامل الاقتصادي، وتعزز القدرة التنافسية للصناعات المحلية وتساهم في تيسير عملية تخصيص الموارد على نحو أفضل، وتساعد على استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر[2]
- تشجيع التجارة بين دول القارة وجذب المستثمرين.
- الدخول في شراكات كبيرة بين المؤسسات الاقتصادية بين الدول المختلفة مما يخلق كيانات اقتصادية كبيرة تساعد على تسريع وتيرة النمو بالقارة.
- الزيادة من حجم وفاعلية الاستثمار، وتوفير فرص العمل، ومضاعفة القيمة المضافة لثروات القارة.
- خطوة محورية مهمة، تعقبها خطوات أخرى مثل التحول إلى اتحاد جمركي، على أمل أن تتمكن مستقبلا من إقامة السوق الأفريقية المشتركة، والتي تسمح بتنقل الأموال والأشخاص والاستثمارات بسهولة .
- إن المنطقة تضمن استخدام موارد القارة بشكل فعال وأكثر أمانا.
- والهدف في المرحلة الأولى هو إلغاء الرسوم الجمركية عن 90 بالمائة من البضائع، فيما يتم إلغاء الرسوم عن 7 بالمائة من البضائع المتبقية في مرحلة أطول يعود لكل دولة أن تحددها، أما نسبة 3 بالمائة المتبقية من البضائع، فلا ترفع عنها الرسوم.
- وتعد اقامة السوق الأفريقية المشتركة أحد أهم الآليات التي تعتمد عليها "أجندة أفريقيا 2036 ، التي أقرها الاتحاد الأفريقي العام 2015، والتي تستهدف خلق أفريقيا تنعم بالازدهار على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة.
- أن اتفاقية التجارة الحرة سوف تسمح للقطاع الخاص بمزيد من التطور والمشاركة في السوق الأفريقي من خلال إلغاء القيود بين دول القارة، لهذا ينبغي على الدول الأفريقية أن تفسح مزيدًا من المجالات

1 المنظمة العالمية للملكية الفكرية اطلاع بتاريخ2023 /04/22
https://www.commerce.gov.dz/statistiques/echangescommerciaux

2 إيمان سعودي ، المرجع السابق ، ص 135

للقطاع الخاص من أجل المساهمة في تحقيق النمو والتنمية في القارة، لاسيما وأن تحقيق النجاح الطويل الأجل في تكامل السوق لا يتأتى إلا من خلال بناء الشركات والصناعات ذات القدرة التنافسية على الصعيد العالمي[1]،

- أن اتفاقية التجارة الحرة سوف تسهم كذلك في تطوير قطاع الخدمات والمزيد من مشاركته في الاقتصاد الأفريقي، فقد تطورت مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد داخل أفريقيا جنوب الصحراء من (50.7) عام 2010 إلى (52.5) عام 2018، ورغم أنها زيادة بسيطة إلا أنها تحتاج إلى مزيد من الجهود لتطوير مشاركة قطاع الخدمات[2].

- إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وادارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان استمراريتها.

الفرع الثاني: تاريخ إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ، نتائجها و تحدياتها

أولا: تاريخ إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAF

إيمانا بأهمية التكامل الاقتصادي الإفريقي، قررت الجزائر بتاريخ 21 مارس 2018 بكيغالي رواندا، التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع، و تجارة الخدمات وفض النزاعات وفي هذا الإطار، شرعت الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية وذلك بتاريخ 28 فيفري 2020 وأصدرت في نفس السياق بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قانونا متعلقا بالتصديق على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة الحرة[3].

التحقت الجزائر رسيما باتفاقية منطقة التبادل الحرة افريقية بداية 2021 ، وحينها، أكد وزير التجارة كمال رزيق أن دخول هذه المنطقة سيمكن الجزائر من الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة والفرص المتاحة في القارة.

وانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية يعتبر خيار ا إسترا تيجيا، لتحقيق هدف تقليص التبعية لقطاع المحروقات، وفرصة من أجل تنويع الصادرات ومحاور الشراكات الاقتصادية، حيث يتوقع الإتحاد الإفريقي أن يؤدي المشروع إلى زيادة المبادلات البينية التجارة بين بلدانها بنسبة تقارب 60% بحلول 2022و ودعا المشاركون في الطبعة ال 7 لملتقى إفريقيا للاستثمار و الانتاج بعاصمة الجزائر الجزائر إلى

1 دريدي سار و بن محمد هدى، المرجع السابق ، ص658

2 دريدي سار و بن محمد هدى، المرجع نفسه ، ص659

3 وزارة التجارة الخارجية اطلاع بتاريخ2023/04/14

Récupéré sur http://www.mae.gov.dz/Mesure-et-facilitation-AR.aspx

قيادة الدول الإفريقية نحو تجسيد سوقهم الموحدة المنشودة والخروج بالقارة من مستوى الدول النامية إلى مستوى الدول المتقدمة من خلال تشجيع التعاون البيني في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح يناير الماضي 2022 ،كما دعا ممثلون عن السفارات الإفريقية المعتمدة الجزائر لكي تقود الدول الإفريقية نحو سوق افريقية موحدة وخلق فرص

للاستثمار الإفريقي بما في ذلك تصدير المنتوجات الجزائرية بكافة القارة الإفريقية [1].

وكل هذا يوضح المكانة الجيدة للج ا زئر عند الدول الإفريقية.

ثانيا: نتائج إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقيةZLECAF

- ✓ **ازدهارالصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروق اتفي ظل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية**

تعتبر منطقة التجارة الحرة الإفريقية سوقا واعدة بضمها، بحسب أرقام منشورة، 1.2 مليار نسمة وبقيمة 3000 مليار دولار أميركي وناتج محلي إجمالي يعادل 2500 مليار دولار، ما يحولها إلى فضاء مهم لأي دولة إفريقية تبحث عن تعزيز تواجدها الاقتصادي في ربوع القارة، وفي ظل منافسة قوية بين كبرى الاقتصاديات الدولية للتوغل فيها.

- ✓ **الصادرات الجزائرية نحو دول إفريقيا.**

سجلت صادرات الجزائر نحو دول إفريقية ارتفاعا خلال عام 2021 بالتزامن مع عزم السلطات العمومية ولوج هذه السوق الهامة وإرساء البنى التحتية التي تمكن من بلوغ المنتجات الجزائر دول الجوار وغرب إفريقيا[2] .

وتشير الأرقام الرسمية في السنوات الأخيرة إلى أن نسبة المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية

لم تتجاوز 5 بالمائة في 2020، وخلال سنة 2017 كانت نسبة المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية في حدود 3.7 بالمائة ثم ارتفعت إلى 4 بالمائة في 2018 و 4.5 بالمائة في 2019 ويرى الخبير في الاستثمارات والمحلل الاقتصادي، عبد القادر سليماني أن "الجزائر ترى من خلال ولوجها لمنطقة التجارة الحرة

[1] غلاب اسحاق بلعيفة أيوب ، منطقة التبادل الحر الإفريقية ودورها في تنويع الصادرات الجزائرية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص اقتصاد دولي، كلية:العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة ، سنة 2021 ، ص

2 زين الدين زديغة ، ارتفاع صادرات الجزائر نحو القارة السمراء المحور الثالث ، اطلاع بتاريخ 2023/04/18 على الرابط:

http://elmihwar.dz/ar/242516

الإفريقية قاطرة لتدعيم التجارة الخارجية وإيجاد مكانة للمنتجات المحلية من المواد الغذائية التحويلية ومواد شبه الطاقوية داخل أسواق القارة[1]

من جهة اخرى، أوضحت معطيات الجمارك بان المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الافريقية لا تزال ضعيفة على الرغم من التحسن الطفيف الذي سجلته عرفت تحسنا بـ 1,55% في سنة 2019 مقارنة بعام 2018. وقد بلغ مجموع المبادلات 3,51 مليار دولار مقابل 3,46 مليار دولار.

وقد قامت الدول الافريقية منها دول اتحاد المغرب العربي بشراء المنتجات الجزائرية بمبلغ 2,17 مليار دولار مقابل حوالي 2,18 مليار دولار, بانخفاض قدره 0.56 بالمئة. وكانت الجزائر قد استوردت من هذه المنطقة ما قيمته1,34 مليار دولار مقابل 1,27 مليار دولار أي بارتفاع بلغ 16،5 بالمائة. وقد شكلت كل من مصر وتونس اهم شركاء الجزائر خلال هذه الفترة [2] وشملت عمليات التصدير هذه منتجات زراعية وصناعية إضافة إلى مواد التنظيف حيث تم تحقيق أكثر العملة من 4.6 مليون أورو ومقارنة بسنة 2019 فقد تم تحقيق 176 عملية نحو موريتانيا، مست صادرات مختلفة، منها مواد التجميل والتنظيف ومواد أخرى صناعية ومنتجات زراعية، بقيمة مالية من الصعبة فاقت 2.9 مليون أورو. ورغم توقف نشاط التصدير خلال 2020 نتيجة تفشي فيروس «كوفيد 19»، إلا أن مصالح القطاع سجلت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2020 ما يقارب 140 عملية تصدير. كما عرفت المواد المصدرة زيادة في أنواعها لجودة المنتجات الجزائرية التي لقيت رواجا كبيرا، ، فضلا عن التسهيلات لفائدة المصدرين ،الجزائريين ومنها الإعفاء الضريبي بنسبة 50% وتعويض أعباء النقل بنسبة 50 %، كما أن المصدرين استفادوا من عدة تسهيلات أخرى مرتبطة بالحصول السريع على شهادة المنشأ للمواد المصدرة واستخراج السجل التجاري في وقت وجيز إلى جانب الترخيص للمصدرين بالحصول على كمية من مادة المازوت مقدرة بنحو 1800 لتر للشاحنة الواحدة لتغطية احتياجاتهم من هذه المادة ذهابا وإيابا[3].

وفي إطار التوجه العام للسلطات العمومية لولوج السوق الإفريقية، سيسمح مشروع الطريق الذي سيربط تندوف (الجزائر) والزويرات (موريتانيا) عبر مسافة 775 كلم ، بتحويل تندوف إلى منطقة تبادل استراتيجية نحو دول غرب إفريقيا، حيث تم التوقيع على اتفاقية تعاون لإنجاز هذا المشروع الحدودي الهام في إطار زيارة الدولة للرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني، التي قام بها مؤخرا إلى الجزائر، ومن شأن هذا المشروع الذي يعد أول منشأة ذات أهمية كبيرة تنجزها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال خارج حدودها أن يعزز أيضا

1 إسلام كعبش، بوصلة الجزائر تتجه نحو إفريقيا لكسب رهان الصادرات اطلاع بتاريخ 2023/04/20 على الرابط:
https://www.skynewsarabia.com/business/1530286

2 وزارة التجارة و ترقية الصادرات اطلاع بتاريخ 2023/04/16 على الرابط :
Récupéré sur http://www.mae.gov.dz/Zone-de-libre-echange-AR.aspx

3 زين الدين زديغة ، المرجع السابق .

العلاقات الثنائية بين الجزائر وموريتانيا على كافة الأصعدة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، وحتى الثقافية، ويأتي هذا المشروع بعد إنجاز المعبر الحدودي بين البلدين والذي سيعطي أريحية للمتعاملين الاقتصاديين والمواطنين الموريتانيين والجزائريين وغيرهم ممن يعبرون هذه المنطقة[1] ، علما أن منطقة التجارة الحرة الإفريقية ستعزز المبادلات التجارية الجزائرية مع هذه القارة التي تعد سوقا واعدة. يشار إلى أن الجزائر تصدر منتجات عدة نحو تونس والنيجر ودول إفريقية أخرى تجمعها بها علاقات تجارية.

- ✓ **فتح المعابر الحدودية وخلق المناطق التجارية الحرة إضافة إلى مشروع الطريق العابر للصحراء.**

تراهن الجزائر كبوابة لإفريقيا من أجل الرفع من صادراتها خارج المحروقات على إعادة فتح المعابر الحدودية من بين هذه المعابر.

- ✓ **المعابر بين الجزائر وتونس :**

تسعى كل من تونس والجزائر لتفعيل الاتفاق التجاري التفاضلي الموقع بين الطرفين سنة 2008، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2014 من خلال توسيع الاستثمارات بين الطرفين، حيث يبلغ عدد المتعاملين الاقتصاديين التونسيين في الجزائر 600 شركة أغلبها صغيرة ومتوسطة، في حين تنشط في السوق التونسية 60 شركة جزائرية معظمها تشتغل في قطاع النسيج والجلود[2] يؤكد تقرير أصدره البنك الدولي عام 2019 على وجود العديد من الفرص لزيادة التجارة بين البلدين فعلى سبيل المثال يمكن أن تتضمن الصادرات المتبادلة خدمات النقل والغذاء والمعادن والكيماويات.

- ✓ **معبر الدبداب بين الجزائر وليبيا**

ويرى العديد من المراقبين للعلاقات الجزائرية الليبية أن إعادة فتح المعبر الحدودي بين البلدين خطوة في الطريق الصحيح في اتجاه تنمية المناطق الحدودية والرفع من مستوى التبادل التجاري بين الدولتين في ظل عودة الاستقرار إلى ليبيا، خاصة أنه لا يمكن الحديث عن علاقات تجارية واقتصادية بدون فتح للحدود البرية. ويرى المختص في الشأن الاقتصادي، البروفسور علي قابوسة أنه بفتح المعبر الحدودي الدبداب–غدامس "يصبح باستطاعة المصدرين الجزائريين، مثلا المنتجين للبطاطا في محافظة الوادي من نقل سلعهم للجانب الليبي عبر هذا المعبر الجزائري – الليبي، عكس ما كان عليه الأمر سابقا من خلال التوجه من المعبر البري التونسي"، مضيفا أن هذا الأمر "يجنبهم الكثير من الاجراءات والعراقيل التي تصادفهم عند استعمال أراضي بلدان أخرى".

- ✓ **معبر تندوف الزويرات بين الجزائر وموريطانيا:**

1 زين الدين زديغة ، المرجع السابق .

2 الحامدي إسلام اطلاع بتاريخ 2023/04/16 على الرابط : https://www.alaraby.co.uk/economy

هذا المعبر سيكون بمثابة "طريق حرير افريقي" سينعش الحركية التجارية بين الجزائر والشقيقة موريتانيا لتمتد إلى كل دول غرب إفريقيا ويكفي أنه على الصعيد الثنائي بامكان الجزائر وبالنظر إلى الطفرة الزراعية التي تعرفها الكثير من مناطق جنوبنا الغربي تزويد الشقيقة موريتانيا بكل ما تحتاج إليه من مواد غذائية ومن خضر وفواكه وسلع أخرى وشهد معدل التبادل التجاري بين البلدين خلال السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا، حيث ارتقى من 38 مليون دولار عام 2016 إلى 53 مليونا عام 2017، حيث تصدر الجزائر إلى موريتانيا، وعبرها إلى أفريقيا المواد الغذائية والتقنية المعاد تحويلها والمواد واسعة الاستهلاك، واستنادا إلى إحصائيات المديرية العامة للجمارك الموريتانية، فإنّ الصادرات الجزائرية بلغت 8.7 ملايين دولار خلال الثلث الأخير من عام 2020، مما يجعلها الممون الأفريقي الثاني لنواكشوط[1].

- ✓ **المعابر مع كل من النيجر ومالي:**

أعادت الجزائر بعث الحياة في جسد تجارة المقايضة (تبادل سلع بسلع مع وضع شروط جديدة بداية من السنة الماضية، وتأتي الخطوة في ظل بحث السلطات عن عودة اقتصادية طبيعية إلى العمق الإفريقي وفي إطار تنويع الصادرات. وتعتبر تجارة المقايضة الحدودية نظاما لتبادل السلع من دون معاملات مالية معمول به سابقا، ولكنه يتم حاليا وفق شروط محددة حيث تحظى هذه التجارة بإطار قانوني ويستفيد منها سكان المحافظات الجنوبية الحدودية من المشتغلين على التجارة خاصة أن هناك علاقات اجتماعية قوية تربط بين سكان هذه المناطق من بلدان الجزائر ومالي والنيجر. وحسب أرقام رسمية، فإن هذا النوع من التجارة المفعلة مؤخرا، وهي المقايضة حققت مع مالي والنيجر سنة 2020 ما قيمة 70 مليار دينار جزائري[2].

- ✓ **تفعيل المناطق التجارية الحرة**

حيث تعول الجزائر على معابرها البرية الحدودية مع دول موريتانيا ومالي وليبيا وتونس من أجل تنشيط التجارة البينية وخلق مزيد من مناطق تجارة حرة مع جيرانها بهدف الرفع من حجم التبادلات التجارية والاستثمارات وبالتالي خلق انتعاش اقتصادي لساكنة تلك المناطق، وفي خضم نشاط الجزائر وتوجهها نحو إعادة فتح معابر حدودية مع دول الجوار التي أغلقت لأسباب معينة، بدأت العودة التدريجية للحركية الاقتصادية[3]

كما تعتبر هذه المناطق فرصة كذلك للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين من القطاعين العمومي والخاص، من أجل ولوج السوق الإفريقية، خاصة وأن القارة أصبحت وجهة الشركات العظمى منذ عقدين من الزمن خصوصا وأن تفعيل منطقة التبادل الحر الإفريقية لم تتجاوز بعد العقبات الإدارية وعدم تجانس القوانين.

1 المدار،اطلاع بتاريخ 2023/04/14 على الرابط : Récupéré sur https://madar.mr/topics/17379.html

2 إسلام كعبش، المرجع السابق .

3 إسلام كعبش، المرجع السابق .

✓ **الطريق العابر للصحراء.**

تراهن الجزائر على الطريق العابر للصحراء لربط موانئها في الشمال بالعمق الأفريقي، بهدف رفع المداخيل وتحسين معدلات النمو وخلق فرص عمل ليس للجزائر فحسب، وإنما للبلدان التي يمر عبرها الطريق، كما أنه يفتح آفاقاً جديدة في دول الساحل لولوج الموانئ الجزائرية والاستفادة من خدماتها، خصوصاً مع التشغيل القريب لميناء الحمدانية بشرشال في الجزائر الذي سيشكل منفذ عبور وشحن بين أفريقيا وأوروبا[1]

وتربط "طريق الوحدة الإفريقية" الأراضي التونسية بالجزائرية، ومنها إلى لاغوس النيجيرية مروراً بكل من مالي والنيجر، حيث تبلغ المسافة الإجمالية للطريق حوالي 9900 كيلومتر، 2315 كيلومتراً منها داخل التراب الجزائري. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع حوالي 6 مليارات دولار أمريكي، رصدت من أجلها الجزائر 2.6 مليار دولار لإنجاز الجزء الخاص بها.

ثالثا : تحديات منطقة التجارة الحرة الإفريقية

من بين التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية مايلي:

- عدم جاهزية الجزائر للولوج إلى تجربة منطقة التبادل الحر الأفريقية، بحكم أنها خسرت الكثير بسبب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وعجزها عن الموازنة بين ما تصدره وما تستورده من شركائها الاقتصاديين.
- مشاكل النقل والحدود السياسية والمخاطر الأمنية.
- تعزيز الترابط بين الدول مثل مشاريع النقل البحري والربط الكهربائي، والربط السككي.
- نقص حاد في الدعم اللوجستي والعوائق غير الجمركية والحدود والخلافات السياسية، وكذلك الربط الملاحي.
- غياب شبكات طرق برية وحديدية تربط بين دول القارة.
- المفاوضات حول بعض النقاط البالغة الأهمية لم تنجز بعد، من بين هذه النقاط الجدول الزمني لخفض الرسوم الجمركية المرتقب في منتصف 2020، والقواعد التي تحكم تصنيف سلع على أنها صنعت في إفريقيا وكذلك قوانين المنافسة بين الدول وآليات التحكيم في الخلافات.
- تتضرر الصناعات المحلية التي تعاني من تكاليف بنيوية مرتفعة جدا (نقص البنى التحتية وانقطاع الكهرباء وأسعار الإيجارات وغيرها ....)[2].

1 عويمر إيمان اطلاع بتاريخ 2023/04/20 على الرابط :
2022https://www.independentarabia.com/node/307151/

2 إيمان سعودي ، المرجع نفسه ، ص 136

- تنسيق الاقتصادات غير المتجانسة وغير المتناغمة مع دول إفريقيا بموجب اتفاقية واحدة بسبب التنوع الكبير الموجود في مستويات التنمية بين مختلف الدول الإفريقية.
- تنويع الصادرات حيث أن الجزائر لها ضعف في صادرا تها خارج المحروقات، فهي لم تتجاوز مليارين و 830 دولار خلال 2018 ، وأغلبها تمثل مواد نصف مصنعة ولذلك وجب على الجزائر تنويع صاد راتها للاستفادة من المز ايا المتوقعة من منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية.
- ضعف الاقتصاد" الريعي "في الجزائر واعتماد الصناعة على المواد الأولية المستوردة، كلها عوامل تجعلها غير قابلة للتنافس خارجيا وغير معروفة وتواجه منافسة كبيرة من الدول المستثمرة داخل القا رة الإفريقية والسوق الإفريقية خاصة الصين والهند وتركيا.
- غياب الاستثمار الجزائري في إفريقيا وكذلك غياب الاستثمار الإفريقي في الجزائر، لكن مع دخول الجزائر لمنطقة التبادل الحر الإفريقية سيؤدي إلى فتح الأبواب أمام انتقال المستثمرين بحرية أكبر داخل القارة وبالتالي ظهور المنافسة بين الدول الإفريقية ودول الأخرى المستثمرة داخل الجزائر وكذلك المنافسة بين الجزائر والدول المستثمرة داخل القارة[1] .

المبحث الثاني : منطقة التبادل الحر الجزائرية الأوروبية

في هذا المبحث سنتطرق حول مفهوم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ضمن مناطق التجارة الحرة ع ذكر نتائجها في المطلب الأول ثم نتطرق إلى القواعد الأساسية لمنطقة التبادل الحر و انعكاساتها على الدول العربية في المطلب الثاني .

المطلب الأول : تاريخ الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي و أهدافها

الفرع الأول : تاريخ الشراكة الجزائرية مع التحاد الأوروبي

أخذت الجزائر حيزا واسعا في اهتمامات دول الإتحاد الأوروبي لوراثة المرحلة الاستعمارية التي وضعت الاقتصاد الجزائري في ارتباط مباشر مع الاقتصاد الفرنسي وبالتالي مع الاقتصاديات الأوروبية–هذا الارتباط الذي منح الجزائر أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة الأوروبية ، لكن بعد نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح الأفضليات للموارد الزراعية الجزائرية،

1 غلاب اسحاق بلعيفة أيوب ، منطقة التبادل الحر الإفريقية ودورها في تنويع الصادرات الجزائرية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص اقتصاد دولي، كلية:العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة ، سنة 2021 ، ص 55

مما دفع الجزائر لفتح مفاوضات مع دول الاتحاد الأوروبي انطلاقا من سنة 1972 قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الجديدة للمجموعة الاقتصادية[1].

أولا: الإطار العام لاتفاقية التعاون:

1 مضمون اتفاق التعاون

جاء في اتفاقية التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوربية أن الهدف منها هو تعزيز التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين بغرض الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقوية العلاقات بينهما، وضمن هذا الاتفاق تلتزم الدول المغاربية (تونس المغرب الجزائر) بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية دون الالتزام بمبدأ المعاملة بالمثل، كما تلتزم بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية التي تنص عليها المادة 03 من اتفاقيات (GATT) ومن جهة أخرى يسمح لها أن تفرض رسوم جمركية أو رسوما مماثلة أو فرض قيود إذا ما تطلبتها احتياجات التنمية العامة، وتحيز الاتفاقيات تطبيق ما تتضمنه المادة 06 من اتفاقيات (GATT) بشأن مقاومة الإغراق، والهدف النهائي من كل هذا هو تحرير المبادلات بين الطرفين.

2- الجانب التجاري في إطار اتفاقية التعاون

أولت اتفاقية التعاون أهمية كبيرة للجانب التجاري، وقد هدف الاتفاق التجاري الموقع بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في 1976/04/26 ، إلى النهوض بالتبادل التجاري بين الجانبين والعمل على تحقيق التوازن في المبادلات التجارية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التخفيضات في التعريفة الجمركية لمجموعة من المنتجات بغرض تشجيع الصادرات الجزائرية، ويميز الاتفاق في أحكامه بين المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية على النحو التالي[2]:

3-بالنسبة للمنتجات الصناعية والمواد الأولية:

يسمح الاتفاق بدخول المواد الأولية والمنتجات الصناعية ذات الأصل المغاربي إلى أسواق المجموعة الاقتصادية الأوربية من دون قيود كمية وينطبق ذلك على كل من المنتجات الصناعية الجزائرية ما عدا عدد محدد منها كما جاء في نص المادة 09 من الاتفاق، وذلك من خلال الإعفاء من الحقوق الجمركية أو الرسوم المماثلة الأخرى.

1 مناني إبراهيم و عبيدي عمارة ، اتفاق الشرا كة بين الجزا ئر والاتحاد الأوروبي -واقع وآفاق-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، سنة 2020-2021 ، ص35

2 فتح الله وعلو الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية، دار الحداثة للنشر والتوزيع الدار البيضاء، المغرب، 1982،-ص99.

أما المواد الأولية والتي تمثل أغلب الصادرات الجزائرية فقد كانت تدخل سوق المجموعة الأوربية معفية من كافة الحقوق بموجب نظام التفصيلات المعمم ، فكان تأثيرها محدود للغاية لا يغطي سوى 6%- 8% من الصادرات الإجمالية لأن أغلبية الصادرات الجزائرية مشكلة من البترول والغاز، وهذه الأخيرة تدخل سوق المجموعة الأوربية معفية من مختلف الرسوم الجمركية والحقوق المماثلة.

بالنسبة للمنتجات الزراعية: تضمن الاتفاق تخفيضا للحقوق الجمركية، مثال ذلك تخفيض 80 من الرسوم الجمركية المفروضة على الخضر والفواكه الجزائرية المصدرة إلى أوروبا، وكذلك تحديد سقف سنوي لدخول بعض المنتجات الزراعية.

4- الجانب التقني والمالي

اتسم اتفاق التعاون بالطابع التجاري المدعم ببروتوكولات مالية متجددة كل خمس سنوات والتي بلغ عددها أربعة بروتوكولات، هدفت إلى تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني، حيث استفادت الجزائر من مبلغ إجمالي قدره 949 مليون إيكو (ECU) خلال الفترة 1978-1996، منها ما هو في شكل إعانة مالية من المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومنها ما هو في شكل قروض ممنوحة من البنك الأوربي للاستثمار بشروط تفصيلية ومعدلات فائدة ميسرة في حدود 1% ومدة تسديد طويلة الأجل تصل إلى 40 سنة.

وقد تم تخصيص 60% من إجمالي المبالغ المالية الممنوحة لتمويل المشاريع المتعلقة بالبنيات التحتية، و 11% لتمويل المشاريع الخاصة بقطاع المياه والري ، في حين وزعت المبالغ الباقية لتمويل مشاريع اقتصادية واجتماعية أخرى مثل الصناعة والزراعة والتعليم.

ثانيا: التعاون الاقتصادي والمالي في إطار السياسة المتوسطية الشاملة والمتجددة

ركز اتفاق التعاون المبرم بين الجزائر والمجموعة الأوربية سنة 1976 في جانبه التجاري على الصادرات من أصل زراعي و المنتوجات الصناعية والمواد الأولية، وذلك باستفادتها من النظام التفضيلي الذي سرعان ما تم التخلي عنه بسبب السياسة الفلاحية المشتركة للمجموعة الأوربية بالإضافة إلى القيود التي وضعتها المجموعة الأوربية والتي من خلالها تمنح تسهيلات جمركية وتجارية للسلع الفلاحية المتوسطية، وهو ما لم يخدم الدول المتوسطية عامة نظرا لتقارب مواسم الإنتاج بينهم وبين الاتحاد والأوربي[1]، وعليه تم استبدال الاستراتيجية الجديدة و المتمثلة في برنامج دعم الشراكة الأورو و إقامة منطقة تبادل حر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

[1] أمروش ،يوسف اتفاقية الشراكة الاوورومتوسطية وآثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2011، ص48

1- برنامج دعم الشراكة الأورو- متوسطية ميدا MEDA

قدم الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا مبلغ 4.6 مليار أورو للدول المتوسطية كمساعدة مالية للمساهمة في تحمل جزء من التكاليف الانفتاح الاقتصادي و الاصلاحات المرافقة عن طريق صندوق الاتحاد في إطار البرنامج الأول الذي يدعى بميدا في الفترة ما بين 1995-1999 منها 200 مليون أورو كرؤوس أموال تسير من البنك الأوروبي للاستثمار و برنامج ميدا آخر منها 500 مليون أورو في الفترة الممتدة من 2000-2006 .1

2 - إقامة منطقة تبادل حر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

نصت اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي في مادتها السادسة على إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين، وحددت مدة 12 سنة للتفكك الجمركي، من 2005 إلى غاية 2017، يضاف إليها سنتا إعفاء بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ بالنسبة للمواد الصناعية فقط وهذا من خلال تنفيذ رزنامة اتفق عليها الطرفين حيث يكون التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية على أساس ثلاث قوائم وعلى ثلاث مراحل. أبعاد عملية إقامة منطقة تجارة حرة يثير إنشاء منطقة تجارة حرة أربعة قضايا:

الأولى الاتفاق على مسميات السلع وهي قضية التصنيف، إذ يكون هناك اتفاق على توحيد قواعد تصنيف السلع التي تشمل طبيعة المواد الداخلة فيها، ودرجة تصنيعها، ومجالات استخدامها، مع التمييز بين ما يعتبر ضروريا وما ليس كذلك وذلك باستخدام معيار للتصنيف.

والثانية تحديد السلع التي يشملها الإعفاء، وهي قضية المنشأ، فتحرير التبادل التجاري لا يعني أن تزال الرسوم والعوائق أمام جميع المبادلات، نظرا لأن بعض المنتجات التي تصدرها دولة إلى شركائها في المنطقة هي إعادة تصدير المنتجات دول أخرى من خارجها، مما يؤدي إلى انحراف مسار التجارة. غير أن المشكلة تنشأ عندما تتضمن المنتجات المصدرة من دولة عضو إلى شريكة لها بعض المستلزمات المستوردة من دولة غير عضو، من هنا جاءت قاعدة التأكد من منشأ السلعة حيث لا تعفي سلعة من الرسوم عند التبادل داخل التجمع إلا إذا صدرت لها شهادة منشأ تفيد أنها تستوفي الشروط المتفق عليها لإثبات إنها من إنتاج تم داخل الدول الأعضاء.

والثالثة تحديد النمط الذي يتم وفقا له الإعفاء، وهي قضية التدرج الزمني، إذ يؤدي إلغاء الرسوم البينية إلى احتمال تعرض الكثير من الصناعات القائمة في كل من دول المنطقة إلى منافسة مفاجئة ولذلك يجرى عادة الاتفاق على أن تخفض الرسوم بصورة تدريجية على مدى فترة زمنية تستغرق عدة سنوات، وجاء في اتفاقية الشراكة الأورو - جزائرية أن الفترة تقدر ب 12 سنة، مما يسمح للأنشطة الاقتصادية التي تتأثر بهذا

1 قليش عبده الله ، أثر الشركة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية (إلكترونية)، العدد 29 ،2006، ص 240.

التخفيض يتوفيق أوضاعها وفقا للتغيرات التي تحدثها المنطقة الحرة، كما يتيح فرصة تدير الشؤون المالية ومواجهة ما تتعرض له الإيرادات العامة من نقص نتيجة تخفيض الرسوم على وارداتها من شركاتها. و أما الرابعة فهي توزيع المنافع نتيجة تفاوت أثار المنطقة، إذ أن خلق التجارة في منتج معين وتصديره إلى باقي الأعضاء قد يعني تعرض صناعات كانت قائمة قبل إنشاء المنطقة في بعض الدول الأعضاء إلى منافسة تحد من نشاطها، وتعرض اقتصادها إلى انكماش في الإنتاج وزيادة في البطالة، مما قد يدفع هذه الدول إلى الانسحاب من المنطقة، وهذا الأمر مهم بالنسبة للجزائر لأن سوقها محدود، حيث تأمل من وراء التكامل أن تقيم صناعات كبيرة الحجم اعتمادا على اتساع السوق الأوربية أمامها.

الفرع الثاني : اهداف اتفاقية شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي

أولا : اتفاقية شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي

إن أول اتفاق تعاون أبرمته الجزائر مع الإتحاد الأوروبي- المجموعة الأوروبية سابقا- كان في 1976/07/01 وتميز هذا التعاون بالطابع التجاري والذي كان مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمسة سنوات ومقرونة بقروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار وتمحورت أهدافه فيما يلي:

- ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية
- ضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية؛
- تحسين شروط دخول السلع الجزائرية الى السوق الأوروبية المشتركة؛

تتوزع هذه المبالغ على شكل دعم مالي وهيئات قابلة للتسديد وقروض خاصة بشروط تفضيلية.

الأساس القانوني للاتفاقية

يتمثل الأساس القانوني لاتفاق الشراكة المبرم بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في:

- المرسوم الرئاسي رقم 159/05[1] والمتضمن المصادقة على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، وكذا ملاحقه من 1 إلى 7 والبروتوكولات من رقم 01 إلى 07 والوثيقة النهائية المرفقة به وتمت هذه المصادقة من قبل البرلمان الجزائري بغرفتيه وهذا بعد اطلاعه على مضمون

1 المرسوم الرئاسي رقم 05/ 159 المؤرخ في 27 أفريل 2005 م (الجريدة الرسمية مصادقة البرلمان على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، 2005، صفحة (8)

هذا الاتفاق وكذا من خلال إصدار القانون رقم 05/05 [1] احتوى المرسوم الرئاسي رقم 159/05 المذكور أعلاه على مادتين تتعلق أولاه بمصادقة البرلمان على الاتفاق، أما المادة الثانية فتتعلق بالنشر في الجريدة الرسمية الجزائرية[2]

كما دخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005م ولم ترد أي مشكلة ذات صعوبة تذكر عند وضعها حيز التطبيق بفضل التحضير الجيد الذي قامت به الحكومة بشأن هذا الملف من خلال إقامة لجنة دائمة مكلفة بتحضير ومتابعة تنفيذها التي تشرف عليها وزارة الخارجية بتاريخ 30 ديسمبر 2004م، فإقامة لجنة تقنية مكلفة بمتابعة وإقامة منطقة التبادل الحر المرتقبة في هذا الإطار بتاريخ 23 أوت 2005م (والتي تترأسها الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة)، فقد قامت وزارة التجارة بخصوص التحضير لوضع حيز التنفيذ اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية بإعداد "دليل الكتروني" يمكن تصفحه عبر شبكة معلوماتية والموجه لعناية رؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين، كما تم إيداع نسخ منه للصحافة ويجدر التنبيه إلى فقرتين خاصتين بالمواعيد التالية:

- الأولى تخص افتتاح المفاوضات حول تجارة الخدمات بحلول سنة 2010 .
- الثانية تخص استئناف المفاوضات لغاية سنة 2010 سعيا لتحرير متزايد لتجارة المواد الفلاحية والغذائية ذات الصلة بالفلاحة المادة كما انّه اتخذت إجراءات لحماية المنتوجات عبر:
- إجراءات ضد إغراق الأسواق بالسلع .
- إجراءات تعويضية .
- إجراءات حمائية .
- إجراءات استثنائية لصالح الصناعات الحديثة النشأة أو بعض القطاعات المعاد هيكلتها

مرسوم رقم 43 بتاريخ 22 جوان 2005م: إن شروط وكيفيات تطبيق الإجراءات الحمائية والتعويضية والمضادة لإغراق الأسواق تمّ تحديدها بموجب مراسيم تنفيذية نشرت في الجريدة الرسمية رقم 43 بتاريخ 22 جوان 2005م ، إلى جانب النظام الجديد للتفكيك الجمركي المتعلق باتفاق

1 القانون رقم 05/05 المؤرخ في 26 افريل 2005م المتضمن الموافقة على هذا الاتفاق (الجريدة الرسمية، الموافقة على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، 2005، صفحة 2)

2 فاطمة شواشي، دور الشراكة الاورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية .أطروحة دكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة فرحات عباس معسكر، ، سنة 2018 ، ص57

الشراكة[1] يحتوي اتفاق الشراكة على 110 مادة تضمنت في البداية شق الحوار الرئيسي، أبعاده وأهدافه وأهميته ثم الجانب الإقتصادي والمالي الذي يخص حرية نقل البضائع والسلع والخدمات وحرية نقل رؤوس الأموال ثم الجوانب الاجتماعية والتعاون الثقافي والجوانب الخاصة بالجباية والمسائل التجارية.

- قرار مجلس الشراكة الذي عقد في لوكسمبورغ في 15 يونيو 2010م : كانت هناك مشاورات غير رسمية لمراجعة القضاء على تعريفة الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية والزراعية والتي أطلقت وفقا لقرار مجلس الشراكة الذي عقد في لوكسمبورغ في 15 يونيو 2010م، والغرض من هذه المشاورات هو تأجيل الموعد النهائي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة في عام 2020م بدلا من 2017م، وينص على استرداد الرسوم الجمركية على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الشراكة قائمة المنتجات الحساسة كما أن الاتحاد الأوروبي ركز على أربعة أهداف:

- الاصلاحات الاقتصادية وبناء المؤسسات لمواجهة الانفتاح الاقتصادي؛
- دعم تنمية البنية التحتية الاقتصادية؛ .
- تنمية الموارد البشرية؛
- توحيد سيادة القانون والحكم الرشيد
- أما الجزائر فقد صرحت بخمسة أهداف رئيسية تمثلت في:
- توفير اطار ملائم للحوار السياسي بين الاطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهم؛
- توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التجرير التدريجي لمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الاموال؛
- تشجيع الاندماج المغاربي بتشجيع المبادلات داخل المجموعة المغاربية وبين هذه الأخيرة والمجموعة الأوروبية والدول الاعضاء فيها؛
- ترقية التعاون في ميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية؛
- تشجيع التبادلات البشرية لا سيما في اطار الاجراءات الادارية.

1 بضياف صالح ، اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2005 م –2009 م بين الواقع والمأمول ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد 23 العدد :02 السنة :2019 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة2 ، ص 1116

- اذ تحتوي اتفاقية الشراكة على 110 مادة مقسمة على 9 ابواب 6 ملحقات و 7 بروتوكولات مع التركيز على اقامة منطقة تجارة حرة مستقبلا[1] .

ثانيا : نتائج اتفاقية الشراكة :

إن المفهوم الجديد للتجارة من وجهة نظر الشراكة الأورو – متوسطية هو تجارة بلا حدود ولا حواجز، ولإزالة هذه الأخيرة يجب ألا تكتفي النظم بأن تجعل الحدود متساوية من جهة أو أخرى بل ينبغي أن تتبادل السلطات الثقة وتتمثل الأهداف الأساسية للتجارة بلا حدود في الشراكة الأورو – متوسطية فيما بينها.

فيما يلي[2] تحديد العقبات التي تعرقل التبادل الحر والصعوبات التي تبرز في المنطقة المتوسطية حول المواد والمنتوجات القابلة للمنافسة.

إيجاد أسس للاتفاق بين المساهمين في المجتمع والمهتمين بالتبادل الحر والانطلاق من عوامل التكامل ومن ثم إيجاد خطط التعويض العاجلة للوصول إلى منطقة للتبادل الحر في الحوض المتوسط.

إن الهدف من إنشاء منطقة للتبادل الحر التي تضم أكثر من 40 دولة يتراوح عدد سكانها ما بين

800 مليون نسمة هي في خدمة المصالح الأوروبية أساسا لأن عدد الدول المتوسطية الجنوبية قد لا يفوق 15 دولة، بينما عدد الدول الأوروبية يفوق 25 دولة وأغلبها دول متقدمة صناعيا وهذا ما يجعل الشراكة الأورو – متوسطية ذات طابع خاص جدا، وبالتالي فإن إنشاء منطقة للتبادل الحر ستكون بلا منازع أكبر تجمع تجاري في العالم إذا استثنينا بعض التجمعات التجارية الصينية الأسيوية الباسيفية التي لا تزال في مرحلة التصور تتضمن منطقة التبادل الحر مايلي[3]:

بالنسبة للمنتجات الصناعية سيكون النظام المعتمد نظام حرية التبادل الكاملة حسب ما جاء في نصوص اتفاقية مراكش أما بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية فإن الشراكة ستعتمد مبدأ التمييز المتبادل أي بمعنى آخر لا مجال لتجارة حرة غير مقيدة في مجال السلع الزراعية والغذائية وذلك لما تفرضه السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة من قيود وهذا نتيجة الصراع وتضارب المصالح بين المنتجين الأوروبيين والمنتجين غير الأوروبيين ضمن البحر المتوسط.

---

1 إلياس غقال. ، تقييم الدور التمويلي للشراكة الاورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة ، والمتوسطة خلال الفترة 2000-2014 ، أطروحة دكتوراه .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، بسكرة :جامعة محمد خيضر ، سنة 2017 ، ص 32

2 رعد الصرن : أساسيات التجارة الدولية المعاصرة : مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، 2001، ص.32.

3 نفس المرجع السابق ، ص 331

أما فيما يخص الخدمات فستخضع للإجراءات المنصوص عليها في إتفاقية مراكش وهي إجراءات حمائية يصعب تحريرها تحريرا كاملا في مدة زمنية قصيرة، كما تنص الشراكة على السماح بالجمع بين شهادات المنشأ بين مختلف الأعضاء في منطقة التبادل الحر الأورو – متوسطية المزمع إنشاؤها.

المطلب الثاني : القواعد الأساسية لمنطقة التبادل الحر و انعكاساتها على الجزائر :

الفرع الأول : القواعد الأساسية لمنطقة التبادل الحر

من خلال الاجتماعات واللقاءات التي تمت بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي بداية من التسعينات خاصة 1992 في اجتماع لشبونة، ثم سنة 1995 في مدينة "كان" "الفرنسية ثم مؤتمر برشلونة سنة 1995، تكلفت اللجنة التنفيذية للاتحاد الأوروبي بتحديد ما يجب اتخاذه لتحقيق منطقة التبادل الحر ومنطقة للرخاء والازدهار المشترك **(Zone de propérité partage)** وذلك من خلال مايلي[1]:

اعتماد تدابير وإجراءات ملائمة لقواعد المنشأ وحماية حقوق الملكية الصناعية والفكرية والمنافسة .

- ✓ تبني مبادئ اقتصاد السوق، ووضع إطار قانوني للاقتصاد الحر تحديث البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص .
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا.
- ✓ تحسين القدرة التنافسية عن طريق إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ التعجيل بدفع المسار التنموي الاقتصادي والاجتماعي المستديم هذا من خلال[2]
- ✓ دعم النمو الاقتصادي بتجنيد المدخرات المحلية أساسا وبواسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، هذا لا يتأتى إلا برفع الحواجز والعراقيل أمام الاستثمار بشكل عاجل ، وهذا قصد نقل التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات وزيادة من مستويات الإنتاج والتصدير.
- ✓ تشجيع الأطراف المشاركة على إبرام اتفاقيات فيما بينها في قطاعات مختلفة خاصة في مجال تحديث النسيج الصناعي.
- ✓ دعم التعاون في مجال إعادة تأهيل القطاع الزراعي وتطوير القطاع الريفي أما فيما يتعلق بعنصر الدعم في مجال التمويل والتعاون من أجل إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية فتقترح أوروبا الزيادة في لمساهمات التمويلية وذلك من أجل[3] مساندة إعادة هيكلة اقتصاديات الدول التي تقبل فتح

---

1 هاني حبيب ، الشراكة الأورو– متوسطية مالها و ما عليها وجهة نظر غربية ، الدار الوطنية للنشر والتوزيع، سوريا 2003 ، ص 89

2 المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، جامعة الدول العربية : الندوة القومية حول أثار اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية ، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، نوفمبر 1999 ص25 .

3 فتح الله ولعلو ، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية، دار توبقال المغرب 1997 ص 178–179.

أسواقها بعد توقيع اتفاقيات الشراكة مجلة علوم الإقتصاد و التسيير والتجارة جنوب ، تطوير التعاون الجهوي وتقوية الروابط بين شمال وجنوب – شرق في المنطقة عن طريق برامج عمل تتدخل فيها عناصر غير حكومية (المدن ، وسائل الإعلام، الجامعات ، المؤسسات)

- ✓ تخصيص اعتمادات إضافية من قبل الاتحاد الأوروبي ، والدعوة إلى تقوية ميكانيزمات تنسيق تدخلات كل من البنك الأوروبي للاستثمار ،وكذا البنك العالمي و صندوق النقد الدولي نظرا للاحتياجات المتوسطية الكبيرة.

أما بخصوص التعاون فقد اقترح الأوروبيين ما يلي :

- ✓ تكثيف التعاون الصناعي من أجل إنشاء مؤسسات مختلطة وتطويرالنقل والتكنولوجيا وبرامج التكوين.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي نظرا لقصور الدول المغاربية في مجالات التعليم وشروط العمل والصحة والوقاية الاجتماعية.
- ✓ توجيه العناية إلى التعاون في مجال البيئة والحفاظ على الموارد القابلة للتجديد ضد مخاطر ومخلفات التصحر والتلوث والسكان.
- ✓ تنظيم المشاورات حول بعض الملفات (الماء الطاقة ، التعمير)
- ✓ ضمان المرور الحر للسلع برفع العراقيل والحواجز وذلك بمساهمة المجتمع المدني الذي يعتبر صاحب القرار لإنجاح خطة الشراكة والاندماج وذلك بمساهمته في تمكين وتقوية العلاقات بين الوكلاء الاقتصاديين في المنطقة، إذن ينبغي أن تؤدي هذه العلاقات إلى إستراتيجيات متعددة للتعاون بين أصحاب رؤوس الأموال وذلك من خلال اتفاقيات التسويق التغيير التكنولوجي، والوساطة[1] . . . .الخ .

إن التدفق الجيد في منطقة التبادل الحر يتطلب مجموعة من التنظيمات الضرورية وتقنينها وأهمها[2]:

- ✓ شهادة الجودة، قواعد المنشأ، المقاييس الفنية.
- ✓ إلصاق البطاقات الملكية الفكرية، التعاون الجمركي.
- ✓ الثقافة التنافسية.

الفرع الثاني: انعكاسات منطقة التبادل الحر على اقتصاديات الجزائر:

يمكننا القول أن السوق الجزائرية لا تتمتع بخاصية التنوع وتبقى عرضة للصدمات الخارجية، وهذا بسبب الحماية المفروضة والعوائق المتمثلة في الحواجز التعريفية وغير التعريفية..

---

1 رعد الصرن ، المرجع السابق ، ص 329

2 رعد الصرن ، المرجع السابق ، ص 330

وما يجب الإشارة إليه أن الجدل القائم اليوم، حول أفضلية تحرير التجارة على الحماية الجمركية، أو أفضلية التحرير متعدد الأطراف التحرير في إطار منطقة تجارة حرة فحسب الدراسات التي أنجزت من أجل تقدير المكاسب المنتظرة من منطقة التبادل الحر الأورو – متوسطية على بعض الدول المتوسطية (جنوب وشرق المتوسط)، فإن السيناريو المتوقع لأثار اتفاق التبادل الحر بالنسبة للإتحاد الأوروبي ستكون ضعيفة.[1].

أولا : انعكاساتها في بعض الجوانب الاقتصادية

كون أن التخفيضات التدريجية للحقوق الجمركية ستؤدي إلى ارتفاع طفيف في الصادرات الأوروبية نحو الجزائر ، بسبب المكاسب المتعلقة بمؤشر الكفاءة – السعر التي ستحصل عليها مقارنة مع الدول الأخرى التي لا تستفيد من هذه التخفيضات الجمركية المنتجات الصينية مثلا، وبالتالي سيكون الأثر الكمي للصادرات ضعيفا[2].

وبالمقابل وعلى المدى القريب فلن تكون هناك آثار أيضا على الصادرات من الجزائر، باعتبار أن ليس هناك تفكيك أو إلغاء جمركي ينبغي أن يقوم به الإتحاد الأوروبي على السلع الجزائرية، طالما أن الأسواق الأوروبية للسلع الصناعية الجزائرية مفتوحة منذ أمد بعيد، في حين أن العراقيل على السلع الزراعية تم الاحتفاظ بها..

وبالتالي فإن الجزائر لن تكون في وضع متميز و أفضلي لدخول منتجاتها الصناعية إلى الأسواق الأوروبية، بالإضافة إلى أن التجارة الأوروبية الجزائرية مازالت منذ السبعينات إلى يومنا هذا تعتمد نظاما تفضيليا ونظام مزايا تعريفية وغير تعريفية، ساعدت على خلق اقتصاد محمي ومدعم وريعي إلى حد كبير، وبالتالي فإن عملية تحرير التجارة بين الطرفين، تحتاج إلى وقت طويل وتتطلب إجراءات تصحيحية هيكلية عميقة[3].

وما يجب التنويه إليه أن هذا الاتفاق سيؤدي بالجزائر إلى منح ميزة تفضيلية للصناعات الأوروبية وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية عليها ثم إلغائها نهائيا بعد إنشاء منطقة التبادل الحر، في حين تبقى الرسوم

1 الملتقى الوطني ، حرية المنافسة انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على تحر التجارة ، 2012-2013 ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، ص 35

2 الملتقى الوطني ، المرجع نفسه ، ص 36

3 إلياس غقال ، المرجع السابق ، ص 33 .

على صناعات الدول الأخرى غير الأعضاء في الشراكة، وهذا يمثل تهديدا وتقييدا على حرية الاستيراد في الجزائر لصالح الإنتاج الأوروبي[1]

وعلى هذا الأساس فإن منطقة التبادل الحر هذه، ينتابها نوع من اللاتناظر و اللاتكافؤ بين طرفي العلاقة، باعتبار أنها تؤدي إلى تكاليف مؤكدة ومباشرة ومكاسب غير مؤكدة وغير مباشرة، أي أن الآثار المتوقعة تدخل في إطار ما يسمى "بالدفع الفوري والأرباح المؤجلة، بمعنى أن الآثار السلبية المؤكدة تظهر على المدى القريب، أما الآثار الإيجابية المحتملة فستكون على المدى المتوسط والطويل

ثالثا : ما يجب على الجزائر القيام به من أجل تخفيف حدة هذه السلبيات

يتفق العديد من الخبراء على مجموعة من التدابير التي تكفل للجزائر التقليل من الآثار السلبية لاتفاق الشراكة، أهمها[2]

- على الجزائر الإنضباط أكثر في سياسة الاقتصاد الكلي وذلك من أجل جني منافعاتفاقية الشراكة.
- يجب أن توجه اهتماماً لمسألة المياه والعمل على تحسين أجهزة تدفق المياه من السدود من أجل إيجاد توازن بين المياه اللازمة للري و تلك المتدفقة لتوليد الكهرباء.
- على الجزائر أن تحسن النظام المالي و المصرفي و جعله أكثر مرونة و أكثر فعالية الظروف الراهنة.
- على الجزائر أن تطور السوق المالية و ذلك من أجل جلب الإدخار الداخلي إلى الأسواق الخارجية.
- على الجزائر أن تحقق الاستقرار السياسي.

رابعا : أثر الأورو على الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر آخر البلدان غير الأوروبية التي يرجح أن يكزن لها تعاملات كبيرة مع الأورو مستقبلاً،

و يرى الاقتصاديون أن رهانات كبيرة تترصد الجزائر بتكريس السوق الاستهلاكية، بالإضافة إلى سوق العمل و الإنتاج الوطني, خاصة في ظل عدم الانسجام بين التدفق النقدي و التجاري بين دول الأورو و بين الدول السائرة في طريق النمو يعززه عدم توازن، نقدي فرضه هيمنة الدولار الذي لا يزال يلعب دور العملة النافذة في

1 زيتوني جودي رشيد ، تقييم اتفاقية الشراكة والإتحاد الأوربي ودور إدارة الجمارك في تطبيقه ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم االسياسية و العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر،سنة 2017-2018 ، ص 102

2 زيتوني جودي رشيد ، المرجع السابق ، ص 103

الاقتصاد العالمي بوجوده في جزء كبير من الصادرات المواد الأولية و هو وضع الجزائر التي تشكل المحروقات نسبة كبيرة من صادراتها[1].

خلاصة الفصل الثاني

تخلص من هذه الدراسة،

- أن انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية يعتبر خيارا استراتيجيا، وفرصة من أجل تنويع الصادرات ومحاور الشراكات الاقتصادية وفق قاعدة "الكل رابح" وتحقيق هدف تقليص التبعية لقطاع المحروقات كما أن القدرات الكامنة في الاقتصاديات الأفريقية فرصة سانحة أمام الجزائر لوضع استراتيجية لتعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية، ومن خلال كل ماسبق يمن استخلاص النتائج التالية:

1 زيتوني جودي رشيد ، المرجع السابق ، ص 104

- استعمال مناطق التجارة الحرة والطريق العابر للصحراء وموانئ الشمال سيمكن الجزائر من رفع المبادلات التجارية البينية مع أفريقيا إلى قرابة 52 % مقابل 16 % حاليا؛
- احتياجات البلدان الأفريقية التي تتوفر على سوق تقدر بنحو 1.3 مليار نسمة، ستجد في الجزائر مصدرا لمنتوجاتها خارج قطاع المحروقات؛
- سوق المقايضة بالجنوب الجزائري مع الدول المجاورة مثل مالي والنيجر، تؤكد وجود قاعدة تبادل اقتصادي جاهزة من حيث النقل والسلع والبضائع؛
- بالنسبة لـ"المواد الصناعية مثل الحديد والإسمنت ومواد البناء الأخرى فقد تجد طريقها للتصدير نحو بلدان غرب أفريقيا عبر الخط البحري الجديد الذي تم افتتاحه من ميناء الجزائر نحو موريتانيا، إذا بإمكانه مد دول غرب القارة؛ الجزائر تراهن على هذا الطريق العابر للصحراء لربط موانئها في الشمال بالعمق الأفريقي، بهدف رفع المداخيل وتحسين معدلات النمو وخلق فرص عمل ليس للجزائر فحسب وإنما للبلدان التي يمر عبرها الطريق، كما أنه آفاقاً يفتح جديدة في دول الساحل الولوج الموانئ الجزائرية والاستفادة من خدماتها، خصوصا مع التشغيل القريب لميناء الحمدانية بشرشال في الجزائر، الذي سيشكل منفذ عبور وشحن بين أفريقيا وأوروبا.

◆ يعتبر الإتحاد الأوروبي من بين أكبر الشركاء التجاريين للجزائر ويستوعب الجزء الأكبر من التجارة الدولية الجزائرية 55.92% خلال فترة الدراسة أي أكثر من نصف المعاملات التجارية للجزائر مع العالم الخارجي استرادا وتصديرا، اذ بلغ إجمالي التجارة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر أكثر من 579 مليار يورو مقابل 1037.197 مليار يورو مع العالم الخارجي، وتعتبر الجزائر أكبر 20 شريكا للاتحاد الأوروبي للواردات و الشريك الأكبر للصادرات ، ومن خلال كل ماسبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

خسارة الجزائر على طول الخط من هذه الاتفاقية في قطاع التصدير خارج قطاع المحروقات برصيد سالب ، كما أنها لم توفق في وضع شروط ملائمة لتستفيد البلد منها مستقبلا.

- جحم التصدير خارج قطاع المحروقات للاتحاد الاوروبي لم يتجاوز 5 مليار يورو خلال فترة الدراسة بينما اجمالي الاستيراد تجاوز 242.985 مليار يورو مما يهدد كيان الاقتصاد الوطني، فخسائر البلد من الناحية الاقتصادية تبقى كبيرة جدا، والتي انعكست على أداء الاقتصاد والمجتمع ككل.
- تآكل الاحتياطات الوطنية من العملات الصعبة لأقل من 79 مليار دولار سنة 2019م يضعف وزن وقوة العملة المحلية ويدخل البلاد في معضلة التضخم. تهريب اموال ضخمة الى الخارج تحت ذريعة الاستثمار في الخارج والاستيراد المنتج مع تضخيم الفواتير والتلاعب بالوثائق لاستنزاف العملة

الاجنبية. التدخل في الامور السياسية والبرامج التربوية للدولة الجزائرية تحت ذريعة المشاورات وفي اطار بنود الاتفاقية لترقية المجتمع الجزائري وتطبيق آليات الحوكمة.

- الجزائر تستورد كل شيء تقريبا من دول الاتحاد الاوروبي بينما الاخير يركز فقط على مواد الطاقة.

◆ تأتي أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في منح الدول الأعضاء مكانة اقتصادية وأهمية كبيرة في المجال الدولي وذلك من خلال تقوية المركز التنافسي وتحسين شروط التبادل التجاري والقدرة على التفاوض بين الدول الأعضاء وذلك لما تحتويه من مؤسسات وأجهزة تعمل على تنسيق السياسات بين الدول الأعضاء كما تعمل على تشكيل سوق كبيرة تعمل على زيادة الطلب على السلع محلية الصنع مما يؤدي إلى تحفيز الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية.

- دخول الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم يحفزها على تنمية التبادل التجاري بينها وبين دول المنطقة، بحيث التقارب الجغرافي والسياسي مع دول الاتحاد الأوروبي الذي يمنح لها امتيازات إضافة إلى انخفاض في تكاليف النقل لمنتجاتها ، جعلها تقوم بزيادة التبادل التجاري معه على حساب الدول الأعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- بالنسبة للتوزيع الجغرافي للتجارة الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتركز مع الدول المتجاورة جغرافيا مثل مصر تونس المغرب موريتانيا، وذلك نظرا لانخفاض في تكلفة النقل والتسويق.
- يمثل حجم التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نسبة ضئيلة تمثل 3% إذا ما قورنت بحجم التبادل بين الجزائر والمناطق الاقتصادية الأخرى، ويرجع ذلك إلى العديد من المشاكل.

الخاتمة

من واقع ما استعرضناه، نجد أن التطورات السياسية والاقتصادية المفرزة بعد الحرب العالية الثانية، أسفرت عن تغيرات جذرية وجوهرية في ملامح النشاط الاقتصادي العالمي وتوجهاته، وبروز أنماط جديدة للتكامل ذات طبيعة خاصة، من خلال تنامي النزعة الإقليمية، التي تجسدت في تكوين الترتيبات التجارية الإقليمية عبر مختلف مناطق العالم.

أن التكتلات الاقتصادية الناجحة على المستوى الدولي، هي التي تتعلق بالدول المتقدمة والدول الصناعية الناشئة، والتي تسعى إلى تحرير التجارة العالمية، مما يؤكد أن قناعة هذه الدول للوصول إلى نمو اقتصادي مرتفع، ومزيد من الرفاهية تمر عن طريق إنشاء تلك الترتيبات الإقليمية، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول النامية في آسيا وفي أمريكا اللاتينية بدأت تدرك الأهمية القصوى التي توفرها التكتلات، فأضحت تفكر في مسايرة العولمة الاقتصادية، والبحث بكل السبل للولوج في مسرح هذه التكتلات الإقليمية[1].

تشكل هذه التكتلات إطارا وآلية لتكامل واندماج الاقتصاديات التي يجمعها تجاور جغرافي، ومصالح مشتركة، كما يمكن أن تشكل قدرة تفاوضية فعالة من خلال اتحاد مختلف القوى فيها، كما أن اعتماد هذه التكتلات على مبدأ التجارة الحرة جعلها تصبو إلى أفق أوسع، بعد أن حققت هذا الشرط بين الدول الأعضاء، وذلك باعتمادها على اتفاقيات التجارة التفضيلية في إطار منظمة التجارة العالمية.

يحتل الاتحاد الأوروبي ونافتا المراتب الأولى عالميا في ترتيب التكتلات الاقتصادية لكن هذا لا يعني أن النجاح التكاملي حكر على الدول المتقدمة، بل بالعكس، تثبت تكتلات أخرى من العالم النامي كالآسيان ومركسور مثلا، نجاحا يعرف بالمعجزة، كما تضاهي في أسواقها ونسبة الدخل القومي لها التكتلات الكبرى[2].

في ضوء ذلك يمكننا القول أن البدء في تنفيذ منطقة تجارة حرة عربية هو دليل على أن الدول العربية قد توصلت أخيرا إلى إتحاد القرار السياسي المطلوب ، وقد يكون هذا القرار وليد تطورات العولمة المتسارعة الضاغطة في هذا الاتجاه ، وليس بالضرورة نابعة من قناعات سياسية أساسية في الدول العربية و لكن من ناحية أخرى قد يكون القرار انعكاسا لنضج القناعة السياسية العربية و أنه آن الأوان للمضي في مسيرة التقارب الاقتصادي ، و نأمل أن يكون الأمر كذلك ، إذ لا يدعي الباحث المعرفة في السياسة العربية و تشعباتها ، إلا أنه الخيارات المتاحة أمام العالم العربي لم تكن كما كانت عليه في السابق ، ففي ظل التطورات الاقتصادية و السياسية العالمية منذ أوائل العقد الماضي ، لم يعد خيار التكتل الاقتصادي أو عدمه مجرد واحد من الخيارات الإستراتجية بل أصبح الخيار الأهم في رزمة خيارات يتقلص عددها مع مر ور الزمن.

فبعد دخول الاتفاق الجزائري الأوروبي حيز التنفيذ تواصل إبقاء الجزائر مجرد سوق استهلاكي،في حين تبقى القيمة المضافة من هذا الاتفاق ألا وهي تعزيز الاستثمارات الأوروبية المنتجة الغائب الأكبر، لذا

1 آسيا الوافي، المرجع السابق ، ص 175

2 آسيا الوافي، المرجع السابق ، ص 176

سعت الجزائر جاهدة لإقناع الطرف الأوروبي بضرورة الاستثمار في الجزائر، وذلك من خلال تطوير القوانين وتحسين مناخ الاستثمار عن طريق تسهيل المعاملات وتوفير البنية التحتية الملائمة.

لم يكن لدخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ الأثر الكبير الذي توقعه معظم من عارض فكرة إقامة الشراكة ، ويرجع ذلك لعدة أسباب من بينها تأجيل التفكيك الجمركي من جهة وكذا ارتفاع الصادرات الجزائرية من قطاع المحروقات من جهة أخرى، ضف إلى ذلك الموارد المالية الكبيرة نتيجة ارتفاع أسعار هذه الأخيرة في الأسواق الدولية، وبالتالي استطاعت الجزائر أن تحافظ على مستوى مرتفع من النمو وهذا من خلال زيادة الإنفاق العام، مما جعل المؤشرات الاقتصادية تكون إيجابية، وهنا نتحدث عن تحقيق فائض مستمر في الميزان التجاري لعدة سنوات متتالية[1].

إدراكا منها بأهمية التبادل الحر، بعد ما حققته من خلال تجربتها مع الاتحاد الاوروبي، اهتمت الجزائر بإحياء الاتفاق العربي المجمد منذ 1998، فانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودخول الاتفاق حيز التنفيذ كان له أثر ايجابي على حجم التجارة البينية الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إذا تم مقارنتها بالفترة السابقة قبل الانضمام، بحيث أدى ذلك إلى الزيادة في حجم التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نسبة ضئيلة تمثل03% إذا ما قورنت بحجم التبادل بين الجزائر والمناطق الاقتصادية الأخرى، ويرجع ذلك إلى العديد من المشاكل أهمها التشابه في الهيكل الإنتاجي بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وضعف البنية التحتية، وانخفاض في جودة المنتجات الجزائرية[2].

ليتجه اهتمام الجزائر في الفترة الأخيرة إلى فتح منافذ التبادل الحر مع الدول الإفريقية في إطار ما يسمى بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي دخلت حيز التنفيذ في 01 يناير 2021 تقتصر فقط على التجارة الدولية، وتعزز القدرة التنافسية للصناعات المحلية؛ ، خطوة مهمة في اتجاه تعزيز التجارة الإقليمية والتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان الأفريقية. ومن شأنها أن تحفز المزيد من التكامل الاقتصادي وتساهم في تيسير عملية تخصيص الموارد على نحو أفضل، وتساعد على استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في وجود العديد من الإجراءات والتسهيلات سواء الجمركية أو البنكية أو حتى الاستراتيجيات مع الدول الإفريقية لتعزيز التجارة البينية وترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وعليه يتم تأكيد الأثر الإيجابي لمنطقة تبادل حر بين الجزائر والدول الإفريقية خاصة مع إنشاء الطريق العابر للصحراء.

إن انتهاج الجزائر لسياسة التبادل الحر أتى ثماره في المدى المتوسط و لكن لن يكون ذا اثر حقيقي على التنمية المحلية إذا لم يرتبد ببعض الإصلاحات أهمها:

- ❖ تسهيل الحصول على تأشيرات السفر من و إلى الجزائر لتسهيل مرور رجال الأعمال المستثمرين.

1 مناني إبراهيم و عبيدي عمارة ، المرجع السابق ، ص68

2 حساني عمر ، المرجع السابق ، ص124 .

- ❖ الاهتمام بمعالجة أسباب ارتفاع التكاليف النسبية للتجارة العربية البينية.
- ❖ إزالة كافة القيود غير الجمركية التي لا تزال تواجه حرية التجارة بين البلاد العربية
- ❖ تعزيز جهود التعريف بالمنطقة ومتطلباتها بالتعاون بين اتحاد الغرف العربية ونقاط الاتصال الرسمية وجامعة الدول العربية.
- ❖ الدفع باتجاه تسريع مشروعات الربط ولاسيما السكك الحديدية والخطوط والمرافئ البحرية، نظرا لأهميتهما المحورية لتحقيق كفاءة التجارة الإقليمية، ذلك أن شبكات الطرق البرية العربية، وإن كانت أوضاعها تتراوح بين الممتاز والجيد والمقبول بصورة غالبة، إلا أن قدرتها على خدمة التجارة تبقى محدودة، عدا عن أن تكلفتها مرتفعة مقارنة بوسائل النقل السككي والبحري.
- ❖ إستراتيجية فتح الوكالات البنكية بالخارج، لاسيما في الدول الإفريقية، ففتح فروع مصرفية في الخارج قضية مطروحة في السنوات الأخيرة، خاصة على مستوى الدوائر الاقتصادية لأنها بقت من أبرز مطالب المتعاملين الاقتصاديين الباحثين عن المزيد من تذليل العقبات فيما يخص التعاملات المالية والبنكية؛
- ❖ توسيع ميناء جنجن بجيجل ليصبح "ميناء أفريقيا"، من خلال ربطه بعديد من الدول الأفريقية اعتماداً على شبكة السكك الحديدية التي تسعى الجزائر إلى مدها نحو مناطق الجنوب.
- ❖ ضرورة إعادة النظر في اتفاقية الشراكة، بتعيين خبراء في التخصص سواء في الاقتصاد أو مجال المفاوضات الإستراتيجية لوضع خطة يريق محكمة تتماش ى مع نمط وسلوكيات المجتمع المرغوب فيه مستقبلا.
- ❖ مكافحة الفساد بكل أشكاله والمتابعة الجيدة لهم مع استرداد الأموال المنهوبة بكل الطرق القانونية.
- ❖ العمل على إيجاد يرق ووسائل للبحث عن مصادر تمويلية من غير الاعتماد على الدولة التي تنشط الدورة الاقتصادية للمؤسسات.

هذه بعض التوصيات التي يمكن الأخذ بها في سبيل تحقيق اكبر منفعة للتبادل الحر وتوسيعه من التجارة إلى الاستثمار في ميادين حيوية تحقق التنمية المستدامة للجزائر، و إلا فان هناك خطوات كبرى للإصلاح في شتى الميادين لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر لا تكفي فيها المشاريع والمقترحات التشريعية بل تلزمها إرادة سياسية حقيقية مدعومة بدراسة شاملة من مختلف الخبراء للنهوض باقتصاد الدولة داخليا ثم خارجيا من خلال الاستفادة من امتيازات منطقة التبادل الحر.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: المصادر

القرآن الكريم

- الآية لأولى من سور الفاتحة .

النصوص القانونية

الاتفاقيات

- إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم1317د.ع 59 بتاريخ 1997/02/19
- الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (zlecar) ، الموقع بكيكالي رواندا 21 مارس2018

المرسوم الرئاسي

- المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرّخ في 18 ربيع الأول عام 1426 الموافق 27 أبريل سنة 2005 والمتضمن التصديق على الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة و المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الموقع بفالونسيا يوم 22 أبريل سنة 2002 وكذا ملاحقه من 1 إلى 6 و البروتوكولات من رقم 1 إلى رقم 7 و الوثيقة النهائية المرفقة به ، ج.ر رقم 31 المؤرخة في 30 أفريل 2005.
- مرسوم رئاسي رقم 21-133 مؤرخ في 22 شعبان عام 1442 الموافق لـ5 أفريل سنة 2021، يتضمن التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الموقع بكيجالي في 21 مارس سنة 2018، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 36 لسنة 2021.

القوانين:

- القانون رقم 05/05 المؤرخ في 26 افريل 2005م المتضمن الموافقة على هذا الاتفاق (الجريدة الرسمية، الموافقة على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، 2005.

المرسوم التنفيذي

- المرسوم التنفيذي رقم 13-85 مؤرخ في 06 فيفري 2013 يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 10-89 مؤرخ في 10 مارس 2010 يحدد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر.

ثانيا :المراجع باللغة العربية

الكتب العامة

- أشرف أحمد العدلي " التجارة الدولية " دار رؤيا للطباعة و النشر، المعمورة ، د.ط ،سنة 2006
- عبد المطلب عبد الحمد : السياساتسسس الاقتصادية تحليل كلي ، ط 1 ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، مصر، سنة 2003
- هاني حامد الضمور، التسويق الدولي ، ط 3 ، دار وائل عمان، الأردن، ، سنة 2004 .
- يمن الحماقي، التطور الاقتصادي، د.ط ، جامعة عين الشمس، القاهرة، د س.
- عبد الناصر طلب نزال منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، ط1، دارالصفاء للنشر والتوزيع، عمان، س1999
- الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد ، الجزائر، 1996.
- ولعلو فتح الله ، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية، د ط ، دار الحداثة للنشر والتوزيع الدار البيضاء، المغرب، 1982
- رعد الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي ،د ط ، دار الرضا للنشر ، دمشق 2001.

الكتب المتخصصة

- حسين عمر " التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية و التطبيق" دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط ، سنة 1998 .
- وسيلة السبتي ، شمس تريمان العلوي، التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية ، د.ط ، ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، سنة 2017 .
- محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دراسة مقارنة، د.ط ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، سنة 2007
- هاني حبيب ، الشراكة الأورو– متوسطية مالها و ما عليها وجهة نظر غربية ، د ط ، الدار الوطنية للنشر والتوزيع، سوريا ، 2003 .
- فتح الله ولعلو ، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية، د ط ، دار توبقال المغرب، سنة 1997 .

الرسائل والمذكرات الجامعية:

1-أطروحة الدكتوراه

- إلياس غقال. ، تقييم الدور التمويلي للشراكة الاورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة ، والمتوسطة خلال الفترة 2000-2014 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، بسكرة :جامعة محمد خيضر ، سنة 2017 ،
- حساني عمر ، واقع وآفاق التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الأزمة المالية العالمية 2008 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، سنة 2020-2021.
- منورأ وسرير، " المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، سنة 2005 - 2004 .
- عبد الرشيد بن ديب ، "تنظيم و تطور النجارة الخارجية - حالة الجزائر - ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2002-2003 .
- زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائر خلال الفترة 1988-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة 2013-2014.
- فاطمة شواشي، دور الشراكة الاورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة فرحات عباس معسكر، ، سنة 2017-2018 .

2- رسالة الماجستر

- آسيا الوافي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، سنة 2006-2007 .

- أمروش ،يوسف اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية وآثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2010-2011.
- بورحلة ميلود ، إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(التقييم والآفاق)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة تلمسان، الجزائر،سنة 2010-2011 .
- زيتوني جودي رشيد ، تقييم اتفاقية الشراكة والإتحاد الأوربي ودور إدارة الجمارك في تطبيقه ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم االسياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر،سنة 2017-2018
- مسعود قزيز، التجارة الخارجية بين التقييد و التحرير، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، الجزائر، 2000-2001

3- الماستر

- غلاب اسحاق بلعيفة أيوب ، منطقة التبادل الحر الإفريقية ودورها في تنويع الصادرات الجزائرية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، سنة 2020-2021
- بوراس أيمن سليم و طرشي عصام، دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، سنة 2021-2022
- تركية صغير، سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015.
- مناني إبراهيم و عبيدي عمارة ، اتفاق الشرا كة بين الجزا ئر والاتحاد الأوروبي -واقع وآفاق-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، سنة 2020-2021 .

- إيمان سعودي ، دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، جامعة فرحات عباس ، سطيف1 ، مجلة التمويل والاستثمار و التنمية المستدامة ، المجلد 7 ، ع 02 ، سنة 2022 .
- دريدي سارة و بن محمد هدى ، آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الإفريقية إفريقيا جنوب الصحراء في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ، مجلة المعيار، مجلد 62 :ع 4 ، سنة 2022 .

المقالات :

- معين أمين سيد ، خيدر فتيحة مناطق التبادل الحر والتنمية ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة – العدد الاقتصادي – عدد خاص 2018 .
- وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية(المزايا والتحديات)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم– التجارية،، قالمة ع 3 ، سنة 2020.
- نور الدين هرمز وآخرون، واقع النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية، سورية ، المجلد 26 ، ع 01 ، ، سنة 2004 .
- أحمد باشي ، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، مجلة نصف سنوية ، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس القاهرة ، العقد الثاني ، سنة 1996 .
- منور اوسرير ، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، مجلة الباحث، ع 02 ، سنة 2003 .
- عمر الشربيني، التجمعات الاقتصادية ومبدأ حرية التجارة في أمريكا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية ، ع 125 ، سنة 1996
- مصراوي منيرة و يوسف رشيد ، واقع تحرير التجارة الخارجية و تأثيرها على الاقتصاد في الجزائر ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مجلة دفاتر بوادكس ، ع 07 مارس 2017 .
- سليمان معتصم رشيد، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عامان من التطبيق ،جامعة الدول العربية ، مصر ، مجلة العمال العرب ، ع 357 ، سنة 2000 .
- الأمانة العامة للإتحاد العام لغرف التجارة والزراعة للبلاد العربية ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق الغد ، الإسكندرية مصر ، مجلة أوراق اقتصادية، ع 15 سنة 2000 .

- تواتي بن عمي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقميمية والعالمية ،جامعة الشلف مجلة الباحث ، ع 6 ، سنة 2008.
- الجوزي جميلة ، التكامل الاقتصادي العربي(الواقع والآفاق) ،جامعة الشلف ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع 5 ، سنة 2013.
- قليش عبده الله ، أثر الشركة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري،جامعة البليدة ، مجلة علوم إنسانية (إلكترونية)، ع 29 سنة 2006 .
- بضياف صالح ، اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005 م 2019 م بين الواقع والمأمول ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة 2 ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد 23 ، ع 02 ، سنة 2019 .
- دحماني الهوارية و دربال عبد القادر ، آثار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة، مجلة الدراسات الاقتصاديةً المعمقة،العدد 05 ، سنة 2017 ، ص 12

الملتقى العلمي

- مرزوق عاشور ، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية – تجارب مختارة ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول أفاق التنمية الإقليمية و المكانية في الجزائر المقام بجامعة أدرار ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية والعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، يوم 20 ماي 2014 .
- عبد اللطيف مصطفى و عبد الرحمان بن سانية ، دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تجربة التنتمية الاقتصادية في الجزائر مداخلة في الملتقى العلمي الوطني حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل الولمة و مجتمع المعلومات ، حالة الجزائر ، جامعة ورقلة ، يومي 5-6 ماي 2009 .
- أنيسة عثماني، بوحصان لامية ، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، مداخلة في المؤتمر الدولي دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11يومي -12 مارس 2013.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، جامعة الدول العربية، مداخلة في الندوة القومية حول أثار اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية ، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، نوفمبر 1999 .

- بارة عصام و بن جميل عزيزة، ، حرية المنافسة ، مداخلة بعنوان انعكاسات اتفاق الشراكة الأوروجزائرية على تحرير التجارة ، بكلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة باجي مختار ، عنابة2012-2013 .

المصادر الالكترونية :

- **تعريف منطقة التجارة الحرة** ، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2023/04/24 من الموقع https://ar.wikipedia.org
- **محاضرة حول التعاون الاقتصادي العربي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،** تم الاطلاع عليها من الموقع بتاريخ 2023/04/24 https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022
- الحامدي إسلام اطلاع بتاريخ 2023/04/16 على الرابط : https://www.alaraby.co.uk/economy
- عويمر إيمان اطلاع بتاريخ 2023/04/20 على الرابط : https://www.independentarabia.com/node/307151/ 2022
- المدار ،اطلاع بتاريخ 2023/04/14 على الرابط : https://madar.mr/topics/17379.html **الأهداف الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية** المنظمة العالمية للملكية الفكرية اطلاع بتاريخ22/04/ 2023 https://www.commerce.gov.dz/statistiques/echangescommerciaux
- **تاريخ إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية** وزارة التجارة الخارجية اطلاع بتاريخ 2023/04/14 Récupéré sur http://www.mae.gov.dz/Mesure-et-facilitation-AR.aspx
- **زين الدين زديغة ، ارتفاع صادرات الجزائر نحو القارة السمراء المحور الثالث** ، اطلاع بتاريخ 2023/04/18 على الرابط: http://elmihwar.dz/ar/242516
- **إسلام كعبش، بوصلة الجزائر تتجه نحو إفريقيا لكسب رهان الصادرات** اطلاع بتاريخ 2023/04/20 على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/business/1530286
- وزارة التجارة و ترقية الصادرات اطلاع بتاريخ 2023/04/16 على الرابط : http://www.mae.gov.dz/Zone-de-libre-echange-AR.aspx

ثالثا : المراجع باللغة الفرنسية

- UNITED NATIONS ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR ASIA AND THE PACTIF: Free trade zone and port Hinterland Development, New York, USA, 2005, P 05.
- Jean-Pierre BARBIER et Jean-Bernard VERON : Les zones frenches industrielles d'exportation (Haiti, Maurice, Sénégal, Tunisie), Edition KARTHALA, Paris, France, 1991, P 01

الفهرس

العنوان	الصفحة
البسملة	أ
شكر وتقدير	ب
الإهداء	ج
الإهداء	د
مقدمة	1
تمهيد	4
الفصل الأول : منطقة التبادل الحر	4
المبحث الأول : مفهوم المناطق التجارة الحرة ، أهميتها ، الخصائص ، تاريخ منطقة التجارة الحرة دوليا ، أهم التكتلات التجارية (أمريكا الشمالية).	5
المطلب الأول : مفهوم المناطق التجارة الحرة ،أهميتها و خصائصها	5
الفرع الأول : مفهوم المناطق التجارة الحرة	5
الفرع الثاني : أهمية مناطق التجارة الحرة و خصائصها	7
المطلب الثاني : تاريخ منطقة التجارة الحرة دوليا و أهم التكتلات التجارية (أمريكا الشمالية).	13
الفرع الأول : تاريخ منطقة التجارة الحرة دوليا .	13
الفرع الثاني : أهم التكتلات التجارية (أمريكا الشمالية).	15
المبحث الثاني : سياسة التجارة الخارجية الجزائرية من الإنغلاق إلى التبادل الحر	18
المطلب الأول : مرحلة التحرير التدريجي خلال الفترة 1990- 1993	18
الفرع الأول : مرحلة التحرير التدريجي خلال الفترة 1990- 1993	18
الفرع الثاني : مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدءا من 1994 -2000	20
المطلب الثاني : سياسة التجارة الدولية في ظل المخططات التنموية 2001- 2014 :	21
الفرع الأول : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، أهدافه ، مضمونه من سنة (2001-2004)	22
الفرع الثاني : مرحلة سياسة دعم النمو الاقتصادي و برنامج توطيده من(2005-2014)	22
خلاصة الفصل الأول	25
الفصل الثاني : تطبيقات منطقة التبادل الحر على الجزائر	23
تمهيد	24
المطلب الثاني : منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.	27
المبحث الأول : الجزائر و منطقة التبادل الحر الإقليمية .	28

المطلب الأول : الجزائر ضمن مناطق التجارة الحرة العربية الكبرى GZALE	28
الفرع الأول : منطقة التجارة الحرة العربية	33
الفرع الثاني: تاريخ إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ، أهدافها و نتائجها	33
المطلب الثاني : منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	36
الفرع الأول : لمحة تاريخية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية و الأهداف الرئيسية للمنطقة	37
الفرع الثاني: تاريخ إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ، نتائجها و تحدياتها	40
المبحث الثاني : منطقة التبادل الحر الجزائرية الأوروبية	47
المطلب الأول : تاريخ الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي و أهدافها	47
الفرع الأول : تاريخ الشراكة الجزائرية مع التحاد الأوروبي	47
الفرع الثاني : اهداف اتفاقية شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي	50
المطلب الثاني : القواعد الأساسية لمنطقة التبادل الحر و انعكاساتها على الجزائر	54
الفرع الأول : القواعد الأساسية لمنطقة التبادل الحر	54
الفرع الثاني: انعكاسات منطقة التبادل الحر على اقتصاديات الجزائر	55
خلاصة الفصل الثاني	58
الخاتمة	60
قائمة المصادر والمراجع	63
الفهرس	71

الملخص

لقد قامت الجزائر بتغيير سياستها الاقتصادية بتحرير تجارتها الخارجية تدريجيا منذ القرن الماضي و ذلك بانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1987 ، مما جعلها تواجه تحديات على مستوى جميع القطاعات إيمانا منها أنه لا مناص إلا بالتكتلات الاقتصادية لرفع و دفع اقتصادها للأمام، مما أدى بها إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة مع كل من الاتحاد الإفريقيZLECAF ، الدول العربية GZALE و الشراكة الأوروبية EEAS ، من أجل تنويع اقتصادها خارج المحروقات ، ولقد قامت بعدة خطوات من أجل الانضمام إلى ذلك و حققت بفضله بعض الانتعاش الاقتصادي لا سيما التبادل الحر للبضائع و استقطاب المستثمرين الأجانب ، و التخفيف الجمركي التدريجي ودعم التجارة البينية .

الكلمات المفتاحية : منطقة التجارة الحرة ، تحرير التجارة الخارجية ، منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الإفريقيZLECAF ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرىGZALE ، الشراكة الأوروربية EEAS

Abstract

Algeria has changed its economic policy by liberalizing its foreign trade gradually since the last century, by joining the World Trade Organization in 1987, which made it face challenges at the level of all sectors in the belief that it is inevitable for economic blocs to raise and push its economy forward, which led it to establish The free trade zone with each of the African Union ZLECAF, the Arab countries GZALE and the European partnership EEAS, in order to diversify its economy outside of hydrocarbons, and it has taken several steps to join that and achieved some economic recovery thanks to it, especially the free exchange of goods and attracting foreign investors, Gradual customs easing and support for intra-trade.

Keywords : Free Trade Area, Liberalization of Foreign Trade, Free Trade Area with the African Union ZLECAF, Greater Arab Free Trade Area GZALE, European Partnership EEAS